



توجهات قطاع من شباب الجامعات العربية تجاه قضايا أمن المرأة الإنساني

د. معتز بالله عبد الفتاح
أستاذ مساعد العلوم السياسية

جامعة وسط ميتشجان، الولايات المتحدة الأمريكية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

توجهات قطاع من شباب الجامعات العربية تجاه قضايا أمن المرأة الإنساني

د. معتز بالله عبد الفتاح
أستاذ مساعد العلوم السياسية

جامعة وسط ميتشجان، الولايات المتحدة الأمريكية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لمنظمة المرأة العربية

الطبعة الأولى

القاهرة

2010

رقم الإيداع : 10185 / 2010

منظمة المرأة العربية

25 شارع رمسيس - الكوربة - مصر الجديدة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : 24183301/101 (202) +

فاكس : 24183110 (202) +

بريد الكتروني : info@arabwomenorg.net

www.arabwomenorg.org

طبع بدار نوبار للطباعة

المحتويات

6	أولاً: مقدمة نظرية والمعضلة البحثية:
6	أ. اقتراب المرأة العباء (المرأة كمفعول مطلق)
7	ب. اقتراب المرأة العائلة (المرأة كغائب عن الفاعل)
8	ج. اقتراب النهوض بالمرأة (المرأة كمفعول لأجله)
10	د. اقتراب أمن المرأة الإنساني (المرأة كفاعل مجتمعي)
14	ثانياً: الخطوات المنهجية
19	ثالثاً: تأصيل مفهوم أمن المرأة الإنساني وقياسه ميدانياً (المتغيرات التابعة)
22	رابعاً: المتغيرات المستقلة
24	خامساً: تحليل العلاقات السببية:
25	أ. تقييم الوضع الراهن للمرأة العربية
31	ب. العوامل التي تدفع الطلاب لتبني أمن المرأة القانوني
35	ج. دعم أمن المرأة العسكري
37	د. دعم أمن المرأة السياسي
40	هـ. أمن المرأة الاقتصادي
42	و. أمن المرأة الأسري
43	ز. أمن المرأة العلمي والتعليمي

44	سادساً: الموقف من الأبعاد المختلفة لأمن المرأة الإنساني
50	سابعاً: أولويات أمن المرأة الإنساني
51	ثامناً: الخاتمة
62	المراجع

شكر وتقدير

يتقدم الباحث الرئيس بكل الشكر لزملائه من الباحثين المساعدين الذين قاموا بتجميع المادة العلمية لهذه الدراسة؛ لما قاموا به من جهد أصيل وشاق في عمليات توزيع استمارات الرأي، ثم تكويد البيانات وإجراء التحليل الأولي لها. وفيما يلي قائمة بأسماء السادة الباحثين الذين تفضلوا مشكورين بالإسهام في هذا الجهد.

المشاركون	الدولة	
د/ طارق يوسف محمود جوارنه	المملكة الأردنية الهاشمية	1
أ/ريم مبارك البوعنن	دولة الإمارات المتحدة	2
أ/ أحمد يوسف الملا		
أ/ هدى سلمان حسن عوض	مملكة البحرين	3
أ/ محمد جاسم عبدالرحيم عبدالكريم		
أ/ شيراز غانمي	الجمهورية التونسية	4
أ/ إبراهيم الفيزاني		
أ/ فيروز لقطاعي	الجمهورية الجزائرية	5
أ/ أمال عبد العزيز سيد محمد	جمهورية السودان	6
أ/ غالية حاج عبد مختار		
د/ أميرة أحمد	الجمهورية العربية السورية	7
أ/ جانيث إبراهيم عروق		
أ/ نعيمة بنت حميد بن عبدالرحمن البلوشية	سلطنة عمان	8
أ/ سوسن بنت داوود بن محمود اللواتية		
أ/ نرمين مفتي الحاج	الجمهورية اللبنانية	9
أ/ جورج جلاذ		
أ/ أحمد حسين حسن حسنين	جمهورية مصر العربية	10
أ/ أميمة محمد السيد أبو الخير		
أ/ نادية البرودي	المملكة المغربية	11
أ/ رشيد الأعوج		
د/ نشوان محمد السميري	الجمهورية اليمنية	12
أ/ كوكب ناجي الوادعي		

أولاً: مقدمة نظرية والمعضلة البحثية :

يمكن التفرقة بين أربعة توجهات نظرية، وإن كانت لها دلالتها العملية، في النظر للمرأة كفاعل اجتماعي يمارس دوراً في المجال العام. وتتفاوت مجتمعات العالم بشأن مدى تبنيها لواحد من هذه الاقترابات الأربعة وترجمته إلى نجاحات على أرض الواقع.

أ. اقتراب المرأة العبء (المرأة كمفعول مطلق):

ويقوم هذا الاقتراب على النظر إلى الأمن بوصفه أمن الأسرة؛ لأن الأسرة هي وحدة التحليل الأساسية في المجتمع، فالمجتمع يتكون من أسر لها عائل وهو الأب. وعليه فمهام الأمن المتمثلة في حماية الأسرة، والقيام على شئونها، وتوفير المأوى والمأكل والمقومات الاقتصادية للحياة، تقع بالأساس على كاهل الذكور (الأب أو الأخ). ولهذا فقد كان التوجه الأمثل من قبل الحكومات أن تدعم الأسرة من خلال دعمها لرب الأسرة نفسه، سواء من خلال تقديم فرص عمل له، أو حتى من خلال تقديم منح، أو قروض، أو تدريب، أو تأهيل، أو خلق فرص عمل تتناسب مع إمكانياته حتى يقوم بمهامه في توفير المعيشة الكريمة والمستدامة لأفراد أسرته (Picchio, 2003; Renana, Sudarshan, et al., 2003). وتبدو المرأة هنا شأنها شأن الأطفال، من حيث اعتمادها على الرجل في توفير احتياجات الأسرة. وهو منطوق يؤدي إلى مزيد من تراجع الدور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة، بل إنه يؤدي إلى تهيمشها بوصفها عالة على زوجها، تتولى عنه المهام ذات القيمة التبادلية (exchange value) الضعيفة حتى وإن كانت ذات قيمة استعمالية (utilization value) عالية، مثل العناية بالأسرة والإنجاب (Anderson, 2003; Clark, 2003). والمرأة في هذا المقام تقوم بمهام احتكارية لا يمكن للرجل أن يشاركها فيها من وجهة نظر هذا الاقتراب، ليس لأسباب تتعلق بامتهان المرأة بالضرورة، ولكن لأن أعباء العمل خارج المنزل كانت غير آمنة ومرهقة بالأساس؛

وعليه فكان الطبيعي أن تكون المرأة في معية رجل (الأب أو الزوج أو الأخ) حتى لا يطلب منها ما هو فوق طاقتها .

وقد شهدت كل مجتمعات العالم تقريباً هذه المرحلة في تاريخها الطويل (Close and Collins, 1985; Hing and Rokiah, 1986; Westwood and Bhachu, 1988; Smith, 2006; DesAutels and Whisnant, 2008) مع تشابه واضح على نحو جعل البعض يشبه ماضي بعض المجتمعات المتقدمة بحاضر الكثير من مجتمعات الجنوب، بما في ذلك المجتمعات العربية، من حيث علاقات القوة واللغة المستخدمة للتعبير عن أنماط من هيمنة الرجل على المجالين الخاص والعام في المجتمع (Currah, Juang et al., 2006; Giddens, Diamond et al., 2006; Roy, Blomqvist et al., 2008). ولكي يكون هذا الاقتراب مقبولاً تنشأ ثقافة تدعمه وتغذيه فتتال من حقوق المرأة مباشرة: وما حرمان المرأة من ميراثها المقرر شرعاً إلا بمنطق وما حاجتها له، فهي في البيت تأكل وتشرب وتنام، دونما حاجة لأن تملك وتعمل وتكد.

ب . اقتراب المرأة العائلة (المرأة كناثب عن الفاعل):

وهذا الاقتراب تبيته الكثير من المجتمعات بل والسياسات الرسمية للدول؛ لمواجهة ظروف استثنائية هددت أمن المجتمع برمته: مثل ظروف الحروب والأزمات الاقتصادية التي تفضي إلى غياب الرعاية الذكورية للأسرة، فاضطرت فئات المجتمع أن تعترف بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية في القيام بمهام الناثب عن الفاعل الأصلي الذي خرج ولم يعد في تحقيق الأمن. وقد كانت هذه الأمثلة واضحة في الحضارات القديمة (Duncan and Pfau-Effinger, 2000; Nelson and Linchan, 2001; Madan, 2002)، ولم تزل مستمرة في الريف وفيافي مجتمعات الجنوب (Davison, 1988):

(Clark, 1993)، حيث يكون خروج المرأة للعمل مرتبطاً مثلاً بظروف اضطرارية تنتهي حتماً بزواجها أو بقدرة أطفالها على النضوج الاجتماعي والاقتصادي بحيث يمكن لهم أن يقوموا بهذه المهمة التي لم تخلق للمرأة أصلاً. وقد كانت الترجمة المباشرة لهذا الاقتراب في التعامل مع المرأة العائلة بوضعها في خانة المستفيدة من الأعمال الخيرية ومن برامج التنمية والخدمات الاجتماعية المصاحبة لها في مجالات التغذية والصحة العامة والتعليم؛ لأن هذا يضمن تحقيق أمن الأسرة، وليس لأن المرأة نفسها "إنسان" بالمعنيين الأخلاقي والاجتماعي لها حقوق مساوية لنظيرها في الإنسانية وهو الرجل.

وقد كان واضحاً أن هذين الاقترابين السابقين في التعامل مع أمن الأسرة يحدان تماماً من الدور المجتمعي للمرأة كحق أصيل لها بحكم كونها إنساناً مع كونها امرأة؛ وعليه فهما اقتربان يكرسان تبعية المرأة للرجل وعدم استقلالها الذاتي، فيصبح تبيينهما وكأنهما الأصل، في ظل ثقافة تكيفت مع هذا الواقع وكرسته، عاملاً من عوامل تجسيد دونية موقع المرأة في المجتمع.

ج. اقتراب النهوض بالمرأة (المرأة كمفعول لأجله):

لاحظت الكثير من الدراسات أن دخول كثير من مجتمعات الجنوب إلى عصر التحديث ارتبطت بنشأة مؤسسات موازية (مثل المدارس، والجامعات، وسوق العمل الرسمي)، لكنها لم تنجح في اقتلاع الممارسات والأفكار التقليدية التي جعلت المرأة مفعولاً مطلقاً أو نائباً على الفاعل وفقاً للتعبيرين المستخدمين في هذه الورقة البحثية. وعليه فقد طفق قطاع واسع من الباحثين والنشطين في مجال حقوق المرأة يوجهون اتهامات مباشرة لمنهج التحديث وبرامج التنمية الاجتماعية التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات لإخفاقها في إحداث الآثار الواجبة. وهنا برز مفهوم المرأة في

التسمية (women in development -WID) ضمن العقد الأول للمرأة (1976م- 1985م)، الذي تم تدشينه في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للمرأة الذي عقد بالمكسيك سنة 1975م وهي السنة التي اعتبرتها الأمم المتحدة سنة عالمية للمرأة (الإسكوا، 2004م).

وانطلاقاً من الإقرار باختلاف مواقع المرأة وخبراتها في عملية التنمية عن الرجل، هدف هذا التوجه إلى إدماج المرأة بشكل عادل في عملية التنمية؛ بغية تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وتخفيف أعباء العمل عنها، وذلك عبر مدها بمختلف الآليات اللازمة والخبرات المناسبة والتمويل المادي الضروري، إما في شكل مساعدات أو قروض؛ لتيسير تجربة خوضها وإسهامها الفاعل في التنمية. وقد ارتكز هذا التوجه على تبني جملة من المبادئ التي ترى أن عملية إدماج المرأة في المجتمع تتطلب إحداث جملة من التغييرات الجذرية في البنى القانونية والإدارية القائمة، وتتطلب العمل على وضع استراتيجيات عملية تحد من سلبية دور المرأة في القطاعات الاقتصادية والسياسية والفكرية، وتؤكد أهمية دورها الإنتاجي، وإتاحة جميع فرص العمل أمامها ضمن مختلف المجالات والميادين الاقتصادية، وتؤكد أهمية دورها كمنتجة للأفكار وشريكة في صنع القرارات الإدارية والسياسية المهمة التي تواجه المجتمع.

عرف هذا التوجه بدوره جملة من الانتقادات التي تركزت بالأساس في اعتباره توجهاً أغفل الفروق ونسب التفاوت الموجودة بين النساء، وتعامل معهن كفئة متجانسة (عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام، 2003م، ص 154)، بغض النظر عما يحكم هذه الفئة من أبعاد هرمية وثقافية وعرقية، كما اتهم بتركيزه على الدور الإنتاجي مقابل تجاهله لباقي الأدوار الإنجابية والأسرية الأخرى التي تقوم بها المرأة، سواء في فضائها الخاص أو العام في مستوى مجتمعها المحلي والكلّي.

وحتى ينجح هذا الاقتراب في تحقيق المأمول منه لا بد أن تسود منظومة تعمل على بناء القدرات والطاقت (Capacity Building)، وتعزيز برامج تقديم المنح (Grants programs)، وتحسين الأداء القطاعي (Sector Enhancement) ويتضمن الأخير توعية المواطنين بدور المنظمات غير الحكومية، وبناء شراكة بين القطاع الحكومي وبين هذه المنظمات كما حدث في العديد من دول العالم الأخرى (Fennell and Arnot, 2007) بما فيها دول تنظر إليها مجتمعاتنا تقليدياً على أنها أقل مكانة منها، مثل: الفلبين، وسريلانكا، وجنوب إفريقيا، وكوبا. وهذه الدول تحديداً جاءت في مراكز متقدمة في تقرير حول المساواة بين الجنسين ووجود فجوات في الوصول إلى الفرص المتاحة -بغض النظر عن مستوى هذه الفرص، أي بغض النظر عن غنى هذه المجتمعات من ناحية الموارد الاقتصادية أو فقرها- في مجالات أربعة: التحصيل العلمي، والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي، والرعاية الصحية (Hausmann, Tyson et al., 2007). ورغم هذه الانتقادات إلا أن هذا الاقتراب كان مقدمة ضرورية لتبني مفهوم أمن المرأة الإنساني على نحو ما سنرى.

د. اقتراب أمن المرأة الإنساني (المرأة كفاعل مجتمعي):

هذا التوجه لا يلغي التوجه السابق عليه، ولكنه يصحح مساره حتى لا ينزلق نحو الاقتراب السابق عليه، وذلك بأن يركز على الخسائر التي يُمنى بها المجتمع نتيجة عدم احترامه لحقوق كافة أفراد، وعدم الاستفادة الكاملة من طاقتهم الفكرية والاقتصادية والسياسية المعطلة؛ فالقضية ليست قضية التوظيف الكامل للموارد فحسب، ولكنها كذلك قضية التوظيف الأمثل. فمعنى أن يكون هناك إنسان (أ) يحصل على وظيفة ما، في حين أن الإنسان (ب) كان أحق بها منه بحكم الكفاءة والقدرة على الإبداع والإنتاج،

لكن (أ) حصل عليها بحكم أنه ذكر، ولم يحصل عليها (ب) بحكم أنها أنثى، لا يعني فقط خللاً اجتماعياً وسياسياً وأخلاقياً، بل يعني إهداراً للموارد البشرية للدولة، وهو إهدار له آثاره السلبية إدارياً (من حيث كفاءة المؤسسات والشركات وفعاليتها)، وآثاره الاقتصادية بحكم تواضع الإنتاجية والتراجع في التنافسية الدولية، والسياسية بحكم سوء الابتعاد عن آليات الحكم الرشيد وما تحمله من مساواة ومساءلة.

ولا يرى أنصار هذا الاقتراب أنفسهم في تناقض مع الاقتراب السابق عليه، لكنهم يوضحون أن المزية الاصطناعية التي يمكن أن تعطىها التشريعات الوطنية للمرأة قد لا تكون ممكنة على المدى الطويل، وإنما هي أقرب إلى برامج المعونة التي تنجح فقط عندما تتوقف لعدم احتياج المتلقي للمزيد منها؛ وعليه فقد كان شعار نهوض المرأة وليس النهوض بها هو الفكر الذي حاول البعض تأكيده كمقدمة مهمة لحصول الإنسان، ذكراً كان أو أنثى، على أمته الإنساني بجوانبه الاقتصادية، والأسرية، والقانونية، والشخصية، والصحية، والسياسية، والعسكرية، والعلمية (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005م).

ووفقاً لهذا المنطق فإن المرأة تعد شريكاً أساسياً للرجل في كافة الأنشطة المجتمعية وما يرتبط بها من مهن؛ فالأعمال التي تمارسها النساء لم تعد أعمالاً هامشية، بل هي أعمال لها أهمية اقتصادية وسياسية وفكرية تساوي ما يقوم به الرجل من أعمال خارج نطاق الأسرة، حتى وإن لم يكن توليد الدخل هو الهدف الأساسي، وإنما العمل كقيمة وأداة لتحقيق الذات. ومما لاشك فيه أن تزايد مشاركة المرأة للرجل في مؤسسات المجتمع وسوق العمل، والتحول الجوهري في طبيعة الأعمال التي تمارسها المرأة، وخاصة في

الأونة الأخيرة، كل ذلك كان له الأثر الإيجابي الكبير على جوانب عديدة، كان أهمها تحسّن المستوى المعيشي للمرأة نفسها ولأسرتها بشكل عام، بالإضافة إلى آثار إيجابية أخرى اجتماعية وشخصية، من خلال اكتساب المرأة العاملة المزيد من الثقة بالنفس، والسعي نحو المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات، وهو جوهر أمنها الإنساني (Poutziouris, Smyrniotis et al., 2006; Hausmann, Tyson et al., 2007).

ومن هنا يكون مفهوم الأمن الإنساني للمرأة مفهوماً أشمل من مجرد تمكينها، رغم أن التمكين ضروري حتى تكتسب المهارات الضرورية في قطاعات جديدة، وتكون أكثر ثقة وقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بها وبأسرتها، إضافة إلى حفز الريادة والمبادرة لديها.

وكي تحصل المرأة على أمنها؛ فإنها بحاجة لإطار من القيم والتوجهات الثقافية الداعمة لحقوقها من قبل شرائح المجتمع المختلفة. وبدون هذه القيم الثقافية فإن الجهود الرسمية أو التطوعية، الداخلية أو الدولية ستكون كالحرث في البحر. ومن هنا تتبع أهمية هذه الورقة في التعرف على طبيعة العوامل والمتغيرات التي تدفع شريحة من أهم شرائح المجتمع العربي لتبني قيماً متسقة مع أمن المرأة الإنساني. وهذه الشريحة هي شباب الجامعات العرب. فهؤلاء لهم أهمية خاصة؛ حيث إنهم يمثلون المستقبل لا شك في ذلك، وهم يمثلون جيلاً جديداً يمر بما لم يمر به سابقوه من التعرض لقيم وافدة مع الصحف والإذاعات والقنوات الفضائية، بل والتعليم الأجنبي؛ وهو ما لم يكن متاحاً لسابقه. إن توجهات هؤلاء اختبار جيد للسياسات التي تتبناها الدول العربية لإعداد فضاء ثقافي أكثر قبولاً لقيم أمن المرأة الإنساني. فكيف يفكر هؤلاء في قضايا أمن المرأة

الإنساني؟ هل هم جزء من ثقافة اجتماعية 'ذكورية' محصنة ضد النظر للمرأة كفاعل إنساني له حقوق وعليه التزامات موازية لحقوق الرجل والتزاماته؟ أم أن الصورة أعقد من التعميم الذي هو قرين التسطیح، والذي يضع الجميع في سلة واحدة دون اختبار أو أدلة ميدانية؟ وما العوامل التي تجعل بعضهم متعاطفين مع قضايا المرأة أو غير متعاطفين معها؟ هل هناك اختلاف كبير بين ما تعتقده الفتيات عن حقوقهن مقارنة بالشباب؟ وهل هناك تأثير للتعليم الجامعي في توجهات الطلاب تجاه قضايا المرأة، وفي أي اتجاه؟ الشباب العربي في أغلبيه متدين، كما تقول اندراسات الميدانية (Tessler, 2002; Inglehart, 2003; Fattah, 2006)، ففي أي اتجاه يدفعه ما يتعرض إليه من خطاب ديني؟ هذه الأسئلة وغيرها ستكون مناط هذه الورقة البحثية في ضوء البيانات المتاحة. وحتى لا ننزلق إلى مناقشات جانبية عن كل دولة على حدة؛ فإن هذه الورقة ستركز على مقارنة العوامل والمتغيرات (across factors and variables)، وليس على مقارنة المجتمعات والدول (across states and societies). فلا جديد في أن المجتمعات العربية متفاوتة في درجات تطورها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي، ولا جديد في أن بعضها يعاني مما لا يعاني منه البعض الآخر من تحديات ومشكلات؛ لذلك كانت المقارنة بين المجتمعات في هذا الموضوع غير ذات جدوى، لا سيما مع وفرة الدراسات التي أجرت مثل هذه المقارنات (مثلاً: قدرني حفني ومحسن يوسف، 2008م، تقرير تقدم المرأة العربية 2004م). لكن ما تُعنى به هذه الورقة هو البحث في المتغيرات والعوامل المشتركة بين الدول والمجتمعات العربية كافة، تاركة للباحثين والمعنيين في كل دولة على حدة مهمة رصد الجزء الذي يعنيه من الظاهرة وتحليله في أبحاث مستقلة، دون أن ينزلق فريق العمل إلى المناقشة التفصيلية لكل دولة منفردة، والتي لها من الخصوصية ما يجعلها جديرة بأن تكون موضوع بحث مستقل.

وقصارى القول ، فلا مستقبل لفكرة أو مبدأ أو موقف إنساني إن لم يكن له مؤيدوه ، وبالذات بين قطاع واسع من الشباب الذين يمثلون جانباً كبيراً من الحاضر وكل المستقبل .

ثانياً: الخطوات المنهجية:

مر البحث الذي بين أيدينا بعدة خطوات ، بدءاً من إعداد الباحثين (من كافة الدول الأعضاء باستثناء دولتين) وتدريبهم على أدوات البحث الميداني بخطواته المتعارف عليها أكاديمياً ، بدءاً من تحديد المشكلة البحثية ، وتأسيس المفاهيم ، وبناء المتغيرات وفقاً لمؤشرات ثابتة الدلالة وسليمة المضمون (valid and reliable) ، ثم كيفية سحب العينات الاحتمالية وغير الاحتمالية ، وصياغة استمارات الاستبانة واستطلاعات الرأي كواحدة من أهم أدوات جمع البيانات ، ثم تدريب الباحثون على كيفية ترميز البيانات الكمية وتحليلها . وكان ذلك في دورة بحثية أعدت خصيصاً لهذا الغرض في دولة الإمارات في ديسمبر/ كانون الأول 2007م تحت رعاية سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة منظمة المرأة العربية (2007م-2009م) . وفي ختام الدورة البحثية تم صياغة استطلاع الرأي بشكل مبدئي ، مع تحديد مجتمع الدراسة وإطار العينة المطلوب .

وقد كانت صياغة الأسئلة التي تضمنها الاستطلاع موضع نقاش من الباحثين من الدول العربية المختلفة ، ثم تم إرسال الاستطلاع في صيغته الأولى إلى أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة لإبداء الرأي والملاحظات والاقتراحات . وبعد أن تلقى الباحث الرئيس ردود الأفعال من الدول الأعضاء كان عليه أن يضع كل المقترحات موضع الاعتبار عند الصياغة النهائية لاستمارة الاستطلاع .

ثم انتقل البحث إلى مرحلة ثانية بدءاً من إبريل/ نيسان 2008م، وهي مرحلة جمع البيانات على أساس أن يقوم الباحث أو الباحثان الممثلان لكل دولة بتوزيع الاستمارات على ثلاث عينات من الطلاب تمثل الجامعات الحكومية والخاصة والأجنبية إن وجدت، على أن تراعي العينات تمثيل الطلاب من تخصصات مختلفة، وفي سنوات دراسية متفاوتة؛ حتى يتسنى لنا دراسة تأثير التباين في هذه المتغيرات على توجهات الشباب الجامعي تجاه أبعاد أمن المرأة الإنساني.

وبمساعدة العضو التنفيذي للدول الأعضاء، تم التواصل مع الجامعات بمذكرات رسمية لتسهيل عملية توزيع الاستمارات. وتم حصر عدد الكليات التي تشملها الجامعات والأقسام والتخصصات الموجودة بالتنسيق مع الباحث الرئيس. وهكذا تم حصر عدد الطلاب ذكوراً وإناثاً بكل كلية. وفي ضوء ما سبق تم اختيار العينة الحصصية (quota sample) بوصفها الأنسب لهذه الدراسة، لا سيما مع تعذر الحصول على إطار عينة (sample frame) دقيق من معظم الجامعات. وهكذا شمل مجتمع البحث المتمثل في الجامعات عدداً من الكليات المختلفة، ثم الأقسام والمستويات، ووزعت الاستمارات على هذا الأساس. وكان الرقم المستهدف هو 150 طالباً من كل نوع من أنواع الجامعات، بحجم عينة إجمالي حوالي 450 طالباً. وفي حالة الدول التي لا يوجد فيها جامعات أجنبية أو خاصة، تم تجميع نفس حجم العينة (450) من الجامعات الحكومية. وإذا لم يتمكن الباحث من جمع العدد المطلوب من جامعة بعينها، فإنه كان مطالباً بأن يكمل جمع البيانات من جامعة أخرى من ذات النوع (أي جامعة خاصة أخرى مثلاً) مع مراعاة التخصصات والسنوات الدراسية التي يلتحق بها الطلاب. وقد كان توزيع بيانات الطلاب وتجميعها وفقاً لخطة تفصيلية لكل دولة تمت بالتنسيق بين الباحثين المساعدين والباحث الرئيس.

وفي الجدول التالي أسماء الجامعات التي تم توزيع استثمارات استطلاع الرأي فيها .

الجدول رقم (1): أسماء الجامعات في الدول العربية.

جامعة أجنبية	جامعة محلية	جامعة حكومية	
	البشراء	الجامعة الأردنية	الأردن
الجامعة الأمريكية بالشارقة	جامعة عجمان وكلية الخوارزمي الدولية	جامعة الإمارات، جامعة زايد، كلية التقنية العالية	الإمارات
جامعة ama	الجامعة الأهلية	جامعة البحرين	البحرين
	العربية الخاصة، ابن خلدون، تكنولوجيا المعلومات، المركزية الخاصة، الجامعة الحرة للجنوب بصفافس	جامعة تونس، جامعة الزيتونة، سوسة، صفاقس	تونس
		جامعة الجزائر، جامعة سطيف، وجامعة التكوين المتواصل.	الجزائر
	جامعة الأحفاد للبنات، جامعة العلوم والثقافة، جامعة شمال كردفان	جامعة الخرطوم	السودان
	جامعة القلمون	جامعة دمشق، جامعة البعث	سوريا
	جامعة السلطان قابوس	جامعة السلطان قابوس	عمان
الجامعة الأمريكية	جامعة صحار، جامعة نزوى	الجامعة اللبنانية	لبنان
الجامعة الأمريكية	6 أكتوبر	حلوان	مصر
جامعة الأخوين	المعهد العالمي للهندسة التطبيقية، International Institute for higher education in Morocco. Ecole Marocaine des sciences de l'ingénieur	جامعة محمد الخامس	المغرب
	جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة صنعاء	اليمن

● ملحوظة: الخانات التي لا يوجد بها جامعات تعبر عن عدم وجود هذا النوع من الجامعات في الدولة المعنية، أو رفض إدارة الجامعة تضمينها في الدراسة.

وقد تفاوتت طرق مقابلة الطلبة المستهدفين وفقاً لمدى تعاون إدارات الجامعات وأساتذتها. ففي بعض الأحيان تمت مقابلة الطلبة المستهدفين في قاعات الدرس، وأحياناً في مكتبة الكلية أو في عمارتها، بشرط أن يتم توفير الخصوصية لكل طالب، مع إمكانية الاستفسار عما يريد دون توجيه.

وبعد أن تم تجميع الاستثمارات ، طلب من الباحثين المساعدين أن يقوموا بترميز (تكويد) البيانات وإدخالها في ملف إلكتروني موحد وفقاً لقواعد وضعها الباحث الرئيس والتزم بها جميع الباحثين المساعدين . ثم تم إرسال البيانات المجمعة للباحث الرئيس ، وإرسال الاستثمارات الورقية التي استخدمها كل باحث إلى مقر منظمة المرأة العربية بالقاهرة .

وكما هو ملاحظ من الجدول السابق ، فإنه لم تشارك دولتا ليبيا وموريتانيا في هذا المشروع البحثي من البداية ، كما أن الباحث من فلسطين لم يتمكن من إتمام العمل المطلوب لصعوبات شتى واجهته . ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن إجمالي الباحثين الذين أمكن تحليل استثماراتهم بلغ حوالي 5680 من اثنتي عشرة دولة .

وقد سجل الباحثون المساعدون ملاحظاتهم والتعليقات الجانبية التي سجلها الباحثون على هامش الاستثمارة في تقاريرهم النهائية ، وكان أهم هذه الملاحظات ما يلي :

1 . متوسط الوقت الذي أخذه الطلبة للـ استمارة حوالي خمس عشرة دقيقة تقريباً . كما كان تعاون معظم الطلبة لافتاً وعالياً في معظم الدول ، لا سيما من الفتيات .

2 . قام الباحثون المساعدون بالرد على استفسارات بعض الطلاب بشأن بعض الأسئلة ، مثل سؤال الديانة في المجتمعات التي يسود فيها الدين الإسلامي . وقد كان الباحثون المساعدون مدربين على لفت انتباه الطلاب إلى أن الاستثمارة ستوزع في دول عربية بها مواطنون غير مسلمين ؛ مما أذاب الاعتراض لنص السؤال . كما أبدى بعض

الطلاب في بعض الدول اعتراضاً على السؤال المتعلق بالمساواة في عقوبة الزنا "بوصفه حكم الله"، ومرة أخرى كان رد الباحثين المساعدين بأن بعض الدول العربية تفرق في عقوبة الزنا بين الرجل والمرأة. وكان تدريب الباحثين على التعامل مع هذه المواقف مفيداً للغاية.

3. كان سؤال الديانة قد واجه تحفظاً من قبل بعض أعضاء المجلس التنفيذي وإدارات الجامعات، وبالتالي اضطررنا لحذفه في كثير من الدول العربية؛ مما جعل نسبة غير المسلمين في الدول التي سمحت بتمرير السؤال من القلة بحيث لم يكن من الممكن الاحتفاظ بمتغير الديانة في التحليل النهائي.

4. سجل بعض الباحثين صعوبات إدارية متعددة جعلتهم لا يستطيعون أن يصلوا إلى العدد المطلوب من الطلاب في الجامعات محل الاختيار، فكان البديل هو أن يستكملوا العدد المطلوب باختيار جامعات أخرى من نفس النوع (حكومية أو خاصة أو أجنبية) بالاتفاق مع عضو المجلس التنفيذي والباحث الرئيس.

5. كان أبرز سؤال للطلاب هو عن معنى مفهوم الأمن الإنساني؛ مما يعكس درجة عالية من حداثة المفهوم وحاجته للتعريف في محيط الطلاب بدرجة أكبر. كما سجل أكثر من باحث مساعد ما أثاره بعض الطلاب الذكور من علامات استفهام بشأن ما اعتبروه اهتماماً زائداً بقضايا المرأة وحقوقها وإغفال حقوق الرجل وقضاياها، فيما بدا وكأنه يعبر عن رغبة في أن يكون حل مشكلات المرأة العربية في إطار أشمل، بحيث تكون المعالجة معالجة إنسانية لمشكلات المواطن العربي بغض النظر عن نوعه.

ثالثاً: تأصيل مفهوم أمن المرأة الإنساني وقياسه ميدانياً (المتغيرات التابعة) :

توسيع مفهوم الأمن ليشمل أمن الإنسان هو إعادة اعتبار حقيقة أغفلتها الدوائر الأكاديمية والسياسية كثيراً، وهي أن أمن الدولة وأمن النظم الحاكمة وأمن المجتمعات ليس بديلاً عن أمن الإنسان، طفلاً كان أو شاباً أو شيخاً، رجلاً كان أو امرأة (Picciotto, 2007; Olonisakin et al., 2007). وهو ما دفع العديد من المنظمات الدولية وقطاعاً من الباحثين المعنيين بحقوق الإنسان إلى توسيع مفهوم الأمن في عالم شهد مقتل أكثر من مليوني طفل في ظل السنوات العشر الماضية في نزاعات مسلحة، فضلاً عن وجود 300 ألف طفل مجند في العالم (Hanhimä ki, 2008; Swain, Amer et al., 2008; World Bank., 2008).

إن أمن المرأة السياسي يعني أن تكون فاعلة وذات دور مباشر في الصراع السياسي المرتبط بمن يحصل على ماذا وكيف ومتى؟ (Collins, 2007)؛ ومن هنا اهتمت هذه الورقة بأن تقيس توجهات الشباب الجامعي تجاه التصويت للمرأة، وحقها في الوصول إلى البرلمان كي تشارك في تحديد قيم المجتمع السياسية (مؤشران) كما هو واضح من جدول نتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) في الملحق رقم (2).

كما أن أمنها الاقتصادي يقتضي أن تعمل المرأة وأن تتصرف في نتاج عملها بحريتها؛ وهو ما اقتضى أن يُسأل الشباب الجامعي عن موقفهم من هذه القضية من خلال عدة أسئلة مستقلة شكلت ثلاثة مؤشرات (Sutton, Morgen et al., 2008).

كما أن أمنها القانوني يعني أن تكون والرجل أمام القانون سواء دون تمييز (Cowen and Gilbert, 2007)، إلا في حدود ما هو قطعي الدلالة وقطعي الثبوت من الشريعة الإسلامية الغراء، في ضوء تفسير عقلائي مستنير لها ولقاصدها العليا. وهو ما اقتضى أن يُسأل الشباب عن موقفهم من الحق في أن يتساوى أبناء المرأة العربية المتزوجة من أجنبي مع أبناء الرجل العربي المتزوج من أجنبي في الحصول على جنسية الدولة، والمساواة في العقوبات، وحق المرأة في اللجوء للقضاء عند تعرضها للعنف الجسدي من زوجها، وحقها في الانفصال عند استحالة العلاقة الزوجية (4 مؤشرات).

وترى الدراسات أن أمن المرأة العسكري في قمته يقتضي أن يكون لها الحق في المشاركة في صنع القرارات السياسي، وأن يكون عليها واجب أن تشارك، طواعية، في الأعمال العسكرية إن أتيح لها ذلك. (Sutton, Morgen et al., 2008) والمثير للتأمل أن المرأة المسلمة شاركت الصحابة العظام في بعض المعارك العسكرية كجزء من الدفاع عن الدعوة حين احتاجت ذلك (محمد عمارة، 2002م)؛ وهو ما اقتضى أن نبني متغير موقف الشباب الجامعي من الأمن العسكري للمرأة في هذه الدراسة على أساس مؤشرين: الأول يقيس موقفهم من حقها في صنع القرار السياسي المرتبط بشن الحروب والنزاعات المسلحة، والآخر يقيس حق المرأة في المشاركة الطوعية في الأعمال العسكرية.

ويشمل موقف الباحثين من أمن المرأة الأسري (Picciotto, Olonisakin et al., 2007)، توجهاتهم تجاه حق المرأة في اختيار شريك حياتها، والحصول على نصيبها من الميراث، ومشاركة زوجها القرارات الجوهرية، مثل: قرار تنظيم الإنجاب، والتعاون بين الزوجين في الأعمال المنزلية (4 مؤشرات).

ويأتي أمن المرأة العلمي والتعليم كمتغير آخر مهم يقيس حقها في التطور والنمو الفكري والثقافي . وتقاس توجهات الشباب تجاه هذا البعد بمؤشرات ثلاثة ، وهي : حقها في الحصول على التعليم بصفة عامة ، والاعتقاد بأن حصولها على التعليم في مصلحة المجتمع ، وأنه لا ينبغي أن تكون هناك تفرقة بين الذكور والإناث في الحق في الحصول على التعليم .

ويبقى أخيراً واحداً من الشروط الضرورية لأمن المرأة الإنساني وهو التعاضف مع قضاياها ، والاعتراف بوجود مشكلات وتحديات تواجهها ما دامت هذه المشكلات والتحديات موجودة بالفعل على أرض الواقع (Picciotto, Olonisakin et al., 2007).

إذن نحن أمام سبعة متغيرات تابعة تستحق أن نرصد تأثير العوامل المستقلة المختلفة فيها . وهذه المتغيرات التابعة هي مواقف الشباب من : تقييم وضع المرأة الراهن ، وأمن المرأة القانوني ، وأمن المرأة العسكري ، وأمن المرأة السياسي ، وأمن المرأة الاقتصادي ، وأمن المرأة الأسري ، وأمن المرأة العلمي والتعليمي . وهي القضايا الأكثر إثارة للجدل في منطقتنا العربية . وبهذا تستبعد هذه الورقة دراسة توجهات الشباب الجامعي العربي تجاه أبعاد أخرى ، مثل : أمن المرأة الغذائي والصحي والبيئي ؛ فهي على أهميتها لا تبدو فيها المرأة ذات قضية مستقلة عن أمن الإنسان بصفة عامة كما تشير بعض الدراسات (Cowen and Gilbert, 2007).

إن هدف هذه الورقة هو البحث عن العوامل والمتغيرات التي تدفع الشباب الجامعي إلى تبني مواقف مؤيدة لأمن المرأة الإنساني بأبعاده المشار إليها .

رابعاً: المتغيرات المستقلة :

لحدائة المتغير التابع بأبعاده المختلفة ، ليس فقط على المستوى العربي ، بل على المستوى العالمي أيضاً ، ولندرة الدراسات الميدانية التي ناقشت موقف الرأي العام منه ؛ فإن أفضل ما يقال بشأن اختيار المتغيرات المستقلة إنها اتبعت الأطر النظرية المستقلة التي تبحث في تأثير الخصائص الديموجرافية والاجتماعية ، مثل العمر ، والنوع ، وعدد السنوات الدراسية ، والرضا عن مستوى الدخل .

يحتوي الجدول رقم (2) قائمة بهذه المتغيرات المستقلة ، ثم البحث في تأثير مصادر المعلومات والآراء التي يثق فيها الباحثون من صحف وقنوات إذاعية وتليفزيونية ، ثم تأثير علماء الدين والدعاة الذين يثقون فيهم ؛ لما للخطاب الديني من تأثير على توجهات معتنقيه بشأن قضايا عديدة ومن ضمنها قضايا المرأة . وقد كانت نسبة الباحثين الذين أبدوا ثقة في علماء الدين الذين يشغلون مناصب رسمية حوالي (36%) من الشباب ، في مقابل (41%) منهم يدعمون الدعاة المستقلين الذين يتبنون خطاباً دينياً مؤيداً لحقوق المرأة ، وحوالي (23%) يثقون بالعلماء والدعاة الأكثر تشدداً حيال المرأة . ويأتي ثالثاً نوع آخر من المتغيرات والعوامل المرتبطة بنوع التعليم الجامعي الذي يتلقاه الباحثون (تعليم حكومي بنسبة بلغت (66%) من الباحثين ، أو خاص بنسبة بلغت (28%) ، أو أجنبي بنسبة بلغت (6%) . ثم يأتي رابعاً البحث في تأثير طبيعة التخصص نظرياً كان أو تطبيقياً على التوجهات التي يحملها الشباب الجامعي تجاه قضايا أمن المرأة الإنساني بأبعاده المختلفة .

ولا بد من الإشارة إلى متغيرين تم استبعادهما من التحليل ، وهما :

1- متغير المواظبة على الصلاة : وهو متغير مهم بوصفه واحداً من أفضل المؤشرات

المتاحة على التزام الطلبة المشاركين في الاستطلاع بالشعائر الدينية ، ولكن المتغير لم يثبت في ذاته دلالة إحصائية ثابتة (non-robust) ، وإنما كان يفقد معنويته الإحصائية (أي تأثيره) عندما يوضع معه متغير الدعاة الذين يثق فيهم المبحوث ؛ مما يعني أن الالتزام بالشعائر الدينية في ذاته لا يؤثر سلباً أو إيجاباً على مواقف المبحوثين من قضايا أمن المرأة الإنساني ، وإنما الأهم هو نوعية الخطاب الديني الذي يثق في مصدره .

2- متابعة البرامج الدينية : لم يكن تأثير متغير متابعة البرامج الدينية في ذاته ذا تأثير على توجهات المبحوثين تجاه أمن المرأة الإنساني بأبعاده المختلفة ، وعليه فإن متغير متابعة البرامج الدينية ، شأنه في هذا شأن متغير المواظبة على الصلاة ، لا يوجد له تأثير مستقل عن نوعية الدعاة والعلماء الذين يثقون فيهم ؛ وعلى هذا فإن هذا المتغير لا يعد متغيراً ثابت التأثير (non-robust).

بالنظر إلى اختيارات المبحوثين بشأن مصادر المعلومات والآراء الصحفية ذات المصدقية - سواء كانت هذه الصحف مملوكة للدولة أو مستقلة عنها أو كانت صحفاً عربية غير محلية - فإنه لم يكن هناك تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية لهذه الصحف على توجهات المبحوثين تجاه أمن المرأة الإنساني ، إلا في حالة واحدة سيشار إليها في حينها .

كما كان واضحاً أن القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية لها تأثير على توجهات المبحوثين تجاه قضايا أمن المرأة الإنساني أكثر من الصحف . ويبدو ابتداءً أن نسبة الذين اختاروا القنوات المحلية (والمملوكة عادة لحكومات الدول) بوصفها المصادر الأكثر ثقة في تناول أخبار المجتمع بلغت حوالي (28%) من الذين أجابوا عن هذا السؤال ، وترتفع هذه النسبة بشدة لتصل إلى حوالي النصف (46% ممن أجابوا عن هذا السؤال) في حالة

القنوت والمخاطبات العربية غير المحلية (مثل فضائيات الجزيرة والعربية وغيرهما)، ثم تنخفض هذه النسبة مع الفضائيات العربية الصادرة من دول غير عربية (مثل البي بي سي والحررة وغيرهما) لتصل إلى حوالي الربع (26%). هذه الملاحظات تؤكد لنا أن الشباب المبحوث كان متفاوتاً بشدة في العوامل التي تشكل خلفيته الثقافية والفكرية.

خامساً: تحليل العلاقات السببية:

كما هو المعتاد حين تتوافر بيانات ذات مصداقية معقولة عن مختلف جوانب ظاهرة ما، فإنه من الأفضل تجاوز الوصف لتبين العلاقة بين المتغيرات، وهو ما يسمى بتحليل العلاقات السببية. ولكي يتم إنجاز هذا، فإننا نلجأ إلى أداة تحليل الانحدار المتعدد (Ordered Logit Regression (OLR) مع تصحيح خطأ عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (heteroskadasticity) ويلخص الجدول التالي (الجدول رقم 2) نتائج التحليل السببي لمعرفة أي متغير أو عامل (العمود الأول) يدفع نحو احترام الأبعاد المختلفة لأمن المرأة الإنساني (الصف الأول). وتوجد في خانات العمود الأول والصف الأول النسبة المئوية (متى أمكن) لمن يتبنون الخاصية الموجودة في الخانة. فمثلاً نسبة من يؤيدون أن وضع المرأة في مجتمعهم سلبي يبلغ حوالي (48%)، ومن يتبنون مواقف مؤيدة لأمن المرأة القانوني يبلغون (59%)، وهكذا. وتبلغ نسبة الإناث حوالي (48%) من الـ 5680 شاباً وفتاة الذين شاركوا في هذا الاستطلاع، وهكذا.

وفيما يلي ستم مناقشة أهم العوامل التي تدفع الشباب الجامعي لتبني وجهة نظر متسقة مع مفاهيم أمن المرأة الإنساني بأبعاده المختلفة.

أ . تقييم الوضع الراهن للمرأة العربية:

تشير العديد من المؤشرات المجتمعية إلى أن المرأة العربية تعاني بالفعل من عدم المساواة في مجالات كثيرة، بما في ذلك نصيبها (31.1% فقط) من العمالة العربية (Lucas, 2007). وتعد هذه النسبة هي الأدنى بين الأقاليم الرئيسة في العالم، فضلاً عن تدني مجالات عمل المرأة، وغلبة الاقتصاد غير الرسمي عليها، فيما عرف اختصاراً بظاهرة "تأنيث الفقر". ولم يزل كفاح المرأة العربية في المجالات القانونية والحقوق الشخصية والتعليمية ينهض كدليل على أن المرأة ليست في وضع يليق بتكريم الله لها كشريك للرجل في الأسرة وفي المجتمع. لكن إنكار وجود مثل هذا التمييز ضد المرأة قد يكون في ذاته سبباً مباشراً في مزيد من الظلم لها والنيل من حقوقها، وفي المقابل يكون الاعتراف بوجود مساحات من التفاوت بين حقوق المرأة وحقوق الرجل بما يضر أمنها الإنساني مقدمة مهمة بين الجيل الجديد من المتعلمين لمعالجة أسباب هذا التمييز والعمل على مواجهته. ومن هنا يثور التساؤل بشأن خصائص الشباب الجامعي الذين يعتقدون ابتداءً بأن أوضاع المرأة في مجتمعاتهم تعاني من الخلل.

ويقاس هذا المتغير بمؤشرين وردا في السؤالين 18 و19 (انظر الملحق رقم 2). وتم الجمع بينهما في متغير "تقييم وضع المرأة سلبياً" كما هو وارد في الجدول رقم (2). وقد عرفت هذا المتغير درجة من الاتساق الداخلي ألفا تساوي 0.89^1

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد تبين أن المتغيرات الأكثر تأثيراً في توجه الشباب نحو الاعتقاد بأن وضع المرأة الحالي يعاني من بعض الاضطهاد على مستوى حريتها والاستفادة من طاقاتها هي متغير النوع في المقام الأول.

1 يشترط للجمع بين المؤشرات من أجل بناء مفاهيم مركبة مثل مفهوم أمن المرأة القانوني أو العسكري أن يتكون ألفا (مقياس الاتساق الداخلي بين المؤشرات) أكثر من 0.7.

الجدول رقم (2): ملخص نتائج جداول الانحدار.

المتغيرات المستقلة		المتغيرات التابعة						
نسب المؤيدين		تقييم وضع المرأة سلبياً	أمن المرأة القانوني	أمن المرأة العسكري	أمن المرأة السياسي	أمن المرأة الاقتصادي	أمن المرأة الأسري	أمن المرأة التعليمي
		%48	%59	%23	%51	%53	%58	%78
أ. الخصائص الديموجرافية والاجتماعية								
1-	العمر (بين 17-22)	-0.32 (.026)	0.32 (.242)	0.11 (.106)	0.13*** (.004)	.018 (.014)	0.052** (0.02)	0.13*** (0.062)
2-	الإنث (48%) مقارنة بالذكور	0.14*** (.046)	.342*** (.082)	0.249** (.129)	.136*** (.016)	.66*** (.109)	0.43*** (0.032)	0.21*** (.041)
3-	عدد السنوات الدراسية أو الساعات المعتمدة	0.11** (0.046)	0.035 (0.041)	422 (.119)	0.403* (.155)	.073 (.096)	202** (.113)	.159*** (.068)
4-	الثقافة في مستوى الدخل	0.089** (0.042)	.057*** (.004)	.126 (.016)	0.16* (.094)	.031* (.018)	0.096** (.045)	0.32** (0.15)
ب. مصدر المعلومات والآراء								
1-	الثقة في السبغ المملوكة للدولة	-1.75 (.162)	.201 (.192)	164 (.361)	-0.93 (.14)	.169 (.101)	-1.21 (.219)	-0.13 (0.29)
2-	الثقة في الصحف المستقلة إن وجدت	.035 (.061)	-.096* (.047)	-1.97 (.102)	.115 (.162)	-.003 (.059)	.078 (.059)	-.028 (0.067)
3-	الثقة في الصحف العربية غير المحلية	0.082 (0.56)	.023 (.027)	-.302 (.189)	.052 (.049)	0.034 (.057)	.161 (.151)	.324 (.222)
4-	الثقة في القنوات التلفزيونية المحلية	0.049 (0.042)	0.044 (.063)	.168 (.132)	-.23 (.02)	-.194 (.206)	0.13 (.048)	.082* (0.039)
5-	الثقة في الفضائيات العربية غير المحلية	-3.01 (.207)	.213 (.192)	.524* (.312)	-.117* (.0799)	-.087 (.113)	.094 (.049)	-.008 (0.049)
6-	الثقة في القنوات العربية الصانرة من دول غير عربية (26%)	.133** (.066)	-.311* (.179)	0.040*** (0.014)	0.118 (.101)	.224 (.272)	.073 (.043)	.029 (0.043)
7-	الثقة في علماء الدين الرسميين بغض النظر عن موقعهم من المرأة (36%)	0.028 (.021)	.331* (.182)	.424 (.372)	-.097 (.104)	.169** (.101)	.168*** (.043)	.231 (.357)
8-	الثقة في الدعاة المستقلين الداعمين لحقوق المرأة (41%)	.27*** (.062)	-.131*** (.029)	0.100 (.036)	0.054 (.031)	0.113 (.102)	.149*** (.091)	.083 (.186)
9-	الثقة في الدعاة الأكثر تشدداً تجاه قضايا المرأة (23%)	-.075*** (.024)	-.84*** (.111)	-0.013 (.012)	-.012 (.063)	-.115 (.058)	0.76 (.057)	-.16*** (.068)
ج. نوع التعليم الجامعي:								
	تأثير التعليم الجامعي الحكومي (66%)	0.008 (.022)	.249 (.062)	0.083 (.061)	-.103 (.069)	-.501 (.343)	0.39 (.25)	0.34 (0.21)
	تأثير التعليم الجامعي الخاص (28%)	.026 (.023)	.451** (.118)	.189 (.085)	.986*** (.074)	.113 (.108)	-.162 (.231)	-.236 (.213)
	تأثير التعليم الجامعي الأجنبي (6%)	.244*** (.065)	.310* (.184)	.250 (.138)	.341*** (.106)	.823*** (.081)	0.078 (.111)	.288 (.259)
د. طبيعة التخصص								
	تخصصات نظرية (54%) في مقابل تخصصات تطبيقية (46%)	.197*** (.076)	.629*** (.179)	-.550 (.265)	.496*** (.125)	-.589 (.334)	.478 (.134)	0.094 (0.088)
		.25	.231	.146	.097	.187		
Ordered Logit Regression (OLR)								
Robust Standard Errors using STATA 10.0, N approximately =5680								
*** المتغير ذو تأثير عند مستوى معنوية 1%، ** عند مستوى معنوية 5%، * عند مستوى معنوية 10%								

ولكن من المهم كذلك الإشارة إلى أن شعور الإناث هذا ليس خارجاً عن سياق عام في الكثير من المجتمعات الغربية (Inglehart 2003) والآسيوية كذلك (Mukhopadhyay and Sudarshan 2003).

ويلتقي ما هو ذاتي شخصي مع ما هو موضوعي واقعي مما ترصده الكثير من تقارير وأبحاث (اليونيفم ، ص ص 115-103) تشير إلى أن المجهود المبذول في الدول العربية ، على تسارعه وإنجازته ، لم يصل بعد إلى حد إقناع المرأة ذاتها بأنها وصلت إلى وضع يسمح لها أن تتمتع بحريتها في اختياراتها الشخصية بصفة عامة (كما جاء في السؤال رقم 19) وألا تدفع ضريبة تميزها بالشعور بالاضطهاد نحوها (كما جاء في السؤال رقم 18) .

وتبدو الصورة أكثر إيجابية حينما نرصد أن عدد السنوات الدراسية والساعات المعتمدة التي يقضيها الشاب في الجامعة له تأثير أكبر على وعي الشباب بحقيقة أن المرأة لا تتمتع بما يكفي من حرية ، وأنها قد تدفع ثمن تميزها بسبب النظرة السلبية لها . وهذا المتغير يشير إلى أن التعليم الجامعي في الوطن العربي ، رغم ما قد يوجه له من انتقادات بصفة عامة ، إلا أنه نجح إجمالاً في بناء عقلية واعية بما تعانيه المرأة في بعض المجتمعات . وبالنظر إلى حالة المجتمعات العربية كل على حدة يتبين أنه من بين الاثني عشرة حالة دراسية كان تأثير التعليم الجامعي واضحاً في تسع حالات ، مع عدم وجود تأثير واضح في حالات ثلاث ؛ مما قد يعني أن قضايا المرأة ليست بالضرورة مطروحة بالقدر الكافي في مقررات هذه الدول الثلاث .

المتغير الثالث الذي يبدو أنه يدعم بشدة وعي الشباب الجامعي العربي بما قد تعانيه المرأة من عدم حرية أو اضطهاد محتمل هو متغير الدخل، حيث يبدو أن الأكثر رضاً عن دخل أسرته يكون أكثر وعياً بما قد تعانيه المرأة في مجتمعه من مشكلات وتحديات. بيد أنه حينما تم تثبيت تأثير هذا المتغير ومقارنته بتأثير متغيرات أخرى ثبت أنه ليس بالضرورة متغيراً أصيلاً ثابت التأثير (robust)، وإنما هو يستمد قدرته التفسيرية من نوعية التعليم الذي يحصل عليه الشاب أو الفتاة، أو من نوعية البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي يتعرض لها؛ وعليه فليس من السليم تحليلياً أن نبالغ في تأثير متغير الرضا عن الدخل، وإنما فقط يكون من المهم توضيح أن الأقل رضاً عن دخل أسرته أقل استعداداً لإدراك ما تعانيه المرأة من مشكلات وتحديات أو الاعتراف به. وهو ما يلتقي إجمالاً مع تحليل مدرسة التحديث (Modernization school) في العلوم الاجتماعية، والتي رأت أن تلبية الحاجات الأساسية للإنسان تدفعه للتفكير في القيم الحديثة وما بعد الحديثة، مثل حقوق المرأة والأقليات، في حين يرتبط تراجع مستوى الدخل وعدم الرضا عنه بالانكفاء على مشكلات الذات. وقد قيل إن الجائع عنده مشكلة واحدة، أما الشبعان فعنده مشكلات كثيرة.

المتغير الرابع الذي يبدو أن له تأثيراً مهماً في إدراك الشباب الجامعيين للمشكلات والتحديات التي تواجهها المرأة العربية هو الثقة في القنوات التلفزيونية العربية الصادرة من خارج المنطقة العربية، مثل: البي بي سي، والحررة، والقنوات الفرنسية الناطقة بالعربية (السؤال رقم 11). ومن المرجح أن هؤلاء الشباب لديهم وعي أكثر بحكم متابعتهم للتطورات في مجتمعات أخرى تمثل لهم، غالباً، نماذج تستحق الاحتذاء. ولم تكن ثقة الشباب الجامعي في القنوات التلفزيونية المحلية أو في الفضائيات العربية ذات تأثير معنوي إحصائياً على وعي الشباب وإدراكهم لمشكلات المرأة العربية وتحدياتها.

المتغير الخامس الذي له تأثير واضح في زيادة إدراك الشباب للمشكلات والتحديات التي تواجهها المرأة العربية هو دور الخطاب الدعوي المسيطر على فهمهم للدين . فمن الواضح أن الشباب الأكثر ثقة في الدعاة والعلماء الأكثر دعماً لحقوق المرأة يدركون ويقرّون بأنها ليست في وضع يسمح لها بالتمتع بكامل حريتها وطاقاتها .

ويأتي هنا دور الدعاة الأكثر تشدداً حيال حقوق المرأة كي يكونوا سبباً مباشراً في عدم استعداد الشباب الذين يتعرضون لهذا نوع من الخطاب الديني لقبول فكرة أن المرأة في مجتمعاتهم تواجه بعض المشكلات والتحديات .

المتغير السادس الذي يزيد من إدراك الشباب للمشكلات والتحديات التي تواجهها المرأة العربية هو تأثير التعليم الأجنبي مقارنة بالتعليم الجامعي الحكومي والتعليم الجامعي الخاص في الدول التي يوجد بها هذا النوع من التعليم الأجنبي . فحتى وإن كان هناك تأثير إيجابي للتعليم الجامعي بصفة عامة (وهو ما تم رصده في متغير تأثير عدد السنوات الدراسية والساعات المعتمدة) إلا أن نوعية التعليم تتدخل لتجعل التعليم الأجنبي أنجح من التعليم المحلي فيما يتعلق بهذه القضية . ومن خبرات مباشرة لبعض الباحثين المشاركين في هذا البحث يتضح أن التعليم الأجنبي عادة ما يتضمن مقرراً أو أكثر يناقش قضايا النوع الاجتماعي ، كما أن الكثير من الكتب الأجنبية التي يستعان بها في تدريس المواد المختلفة تتضمن مناقشة لحقوق المرأة والأقليات المختلفة ، والتأكيد على التنوع الاجتماعي والعرقي والديني ، وما يرتبط بذلك من قضايا إشكالية ، مثل : المواطنة ، والمساواة أمام القانون ، وغيرهما .

يُبقى أخيراً تأثير التخصص على إدراك الشباب الجامعي لنوعية المشكلات والتحديات التي تواجه المرأة، كل في مجتمعه. ويبدو من جدول الانحدار المتعدد أن طلاب التخصصات النظرية (مثل الحقوق والآداب والإدارة والفنون) أكثر إدراكاً للمشكلات والتحديات التي تواجهها المرأة من طلاب التخصصات التطبيقية (مثل الهندسة والعلوم والمحاسبة). وتبدو هذه النتيجة غير مفاجئة في ضوء طبيعة المقررات التي يدرسها طلاب كل تخصص، فطلاب التخصصات التطبيقية يظلون بعيدين عن الدور التنويري للتعليم الجامعي فيما يتعلق بقضايا المرأة. ويعد هذا المتغير من المتغيرات المتسقة في كل المجتمعات العربية باستثناء دولتين لم يكن فيهما فرق ذو دلالة معنوية بين طلاب التخصصين.

وإذا أردنا ترتيب المتغيرات التي تؤثر في إدراك الشباب الجامعي لمشكلات المرأة وتحدياتها لتبين أنها على النحو التالي: أولاً النوع (فالمرأة أكثر وعياً بمشكلاتها من الرجل)، وثانياً تأثير الخطاب الديني (حيث يكون المتأثرون بالدعاة المستقلين الداعمين لحقوق المرأة في خطبهم وأحاديثهم ودروسهم أكثر ميلاً للاعتراف بمشكلات المرأة العربية وتحدياتها)، وثالثاً يأتي تأثير طبيعة التخصص (حيث تنجح التخصصات النظرية في إكساب الطلاب المعارف والنظريات التي تجعلهم أكثر حساسية واستعداداً لتفهم قضايا المرأة)، ورابعاً يأتي تأثير التعليم الأجنبي (بوصفه يعبر عن التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمعات تضع قضية المرأة في صلب الجدول الدائر فيها أكاديمياً وإعلامياً وسياسياً)، خامساً يأتي دور متغير القنوات العربية الصادرة من دول غير عربية بوصفه خامس المتغيرات ذات التأثير المعنوي على إدراك الشباب الجامعي للتحديات والمشكلات التي تواجهها المرأة العربية. أمّا ما دون ذلك من متغيرات مقترحة فلم يثبت أن لها تأثيراً ذا دلالة معنوية على المتغير موضع التحليل.

ب . العوامل التي تدفع الطلاب لتبني أمن المرأة القانوني :

ويقاس متغير أمن المرأة القانوني بعدة مؤشرات وفقاً لنتائج التحليل العاملي (Factor Analysis) الملحق ، وهو ما تتضمنه السؤال رقم 31 بشأن حق أبناء المرأة العربية المتزوجة من أجنبي في الحصول على جنسية الدولة ، والسؤال رقم 32 بشأن المساواة في عقوبة الزنا بين الرجل والمرأة ، والسؤال رقم 33 بشأن حق المرأة في اللجوء للقضاء عند تعرضها للعنف الجسدي من زوجها ، والسؤال رقم 30 بشأن حق المرأة في الانفصال عند استحالة استمرار العلاقة الزوجية . وكما يبدو من هذه الأسئلة فإنها كلها تتلاقى مع الكثير من الموائيق الدولية والعربية بل والشريعة الإسلامية (محمد عمارة ، 2002م) التي تعطي للمرأة حقوقاً قانونية لم تزل المرأة تناضل من أجل أن تحصل عليها في بعض المجتمعات العربية .

وبالعودة إلى الجدول الذي يلخص معادلات الانحدار يتبين أن نسبة الشباب العربي الذي يدعم أمن المرأة العربية القانوني تبلغ حوالي (59%) من المبحوثين ، وأن حوالي (74%) منهم من النساء ؛ مما يعني أن المرأة أكثر دعماً لأمنها القانوني من الرجال ، أو على الأقل في بعض جوانبه كما رصدت هذه الدراسة . وهو ما استدعى أن نكرر تأثير متغير كون المبحوث فتاة على دعم أمن المرأة ؛ فالمرأة لم تزل هي المطالبة الأولى بحقوقها ، وإن كان هذا لا ينفي أن قطاعاً من الشباب الذكور لديهم قبول بهذه الحقوق . وتختلف هذه النتيجة إلى حد ما عما وصل إليه مسح الرأي العام الذي قام به تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005م ، حيث وافقت نسبة تبلغ (68%) من عينة المسح بأن المرأة لها الحق في طلب الطلاق (ص 192) ، ورأت نسبة تبلغ (69%) أن للأبناء الحق في

الحصول على جنسية والدتهم (ص 196). والتباين بين الاستطلاعين يمكن أن يفسر باختلاف بيئتي الدراسة، حيث تشمل الدراسة التي بين أيدينا عدداً أكبر من الدول (12 دولة) في مقابل أربع دول فقط شملها استطلاع تقرير التنمية الإنسانية، كما أن استطلاعنا هذا محصور في طلاب الجامعات.

ويأتي متغير الكفاية في مستوى الدخل كمتغير آخر يدعم أمن المرأة القانوني؛ فالأكثر رضاً عن دخولهم لديهم نزعة أكبر لقبول مساواة المرأة بالرجل في تمتعها بحقوقها القانونية. وهو متغير مهم لأنه يعكس الانتماء الطبقي كذلك؛ فالطبقات الأعلى في السلم الاقتصادي تميل إلى التعاضف مع حقوق المرأة القانونية من الطبقات الأدنى، والتي ربما تكون أولوياتها أكثر التباساً؛ فتكون بالتالي أقل تقديراً لحقوق المرأة القانونية مقارنة بحرصهم على الجوانب الأخرى للأمن الإنساني للمرأة العربية.

ويظهر متغير الثقة في الصحف المستقلة داخل الدولة كأحد المتغيرات التي تدعم تبني مواقف تؤيد حقوق المرأة القانونية. ولا يبدو أن هناك تفسيراً واحداً مقبولاً لهذا التأثير؛ بحكم أن الطلاب المشاركين في الاستطلاع قد أشاروا إلى 27 صحيفة مستقلة في الدول العربية المختلفة. بيد أن تأثير هذه الصحف المستقلة كان قوياً في ثماني دول من الاثني عشرة دولة التي أجري الاستطلاع بين طلابها. وباستعراض بعض هذه الصحف، يبدو الحضور القوي للمرأة ولقضاياها ومشكلاتها القانونية التي تجعلها تقف بحاجة لمن يدعم حقوقها المقررة لها شرعاً أصلاً حتى وإن فقدتها عرفاً. وهذا يشير إلى أن الشباب الجامعي العربي يستجيب لما يتعرض له من مواد إعلامية وصحفية، بل ويتفاعل معه بما يؤثر في تكوينه وتوجهاته، وبما يعني أيضاً رسالة مهمة للقائمين على شئون الصحف بأن لهم دوراً في خلق مناخ أكثر احتراماً لأمن المرأة القانوني بل والإنساني بصفة عامة.

والأمر ليس ببعيد عن ذلك فيما يتعلق بتأثير الثقة في الفضائيات العربية الصادرة من دول غير عربية، والتي قد تكون مؤشراً على الانفتاح الفكري على مجتمعات الغرب عموماً. حيث يدعم هؤلاء الذين يثقون في هذه الفضائيات أمن المرأة القانوني أكثر من أولئك الذين لا يثقون فيها، أو أولئك الذين يثقون في القنوات المحلية أو العربية التي تنطلق من دول عربية، وهو ما انطبق على سبع من الحالات موضع الدراسة. ورغم أن هؤلاء الذين يثقون في هذه القنوات العربية الصادرة من دول غير عربية يمثلون فقط الربع لكنهم، ذكوراً وإناثاً، يتبنون مواقف داعمة لكل جوانب الأمن الإنساني للمرأة باستثناء الأمن العسكري؛ لما له من خصوصية كما سترى.

يظهر متغير الثقة في علماء الدين الرسميين - أي المعينين من قبل الحكومة أو المرتبطين بالمساجد المملوكة أو المدارة من قبل الدولة - كمتغير داعم لأمن المرأة القانوني، لاسيما فيما يتعلق بمؤشري المساواة في عقوبة الزنا وفي الحق في الانفصال مع وقوع الضرر. وهو لا شك تطور مهم أشارت إليه بعض الدراسات (الاسكوا 2005م؛ اليونيفم 2005م)، حيث أشارت إلى أن المواقف التقليدية التي شاعت في فترات سابقة، والتي بررت معاملة تفضيلية للرجل على حساب المرأة باسم الشريعة الغراء، قد تراجعت نتيجة جهود كثيرة بذلت رسمياً ومدنياً في السنوات الأخيرة. والأمر ليس ببعيد عن متغيري الدعاة المستقلين الداعمين لحقوق المرأة والدعاة المتشددين. فهذان متغيران شديدا التأثير على مواقف الشباب الجامعي من قضايا المرأة (نلاحظ النجوم الثلاثة على كل من المتغيرين). وهذه رسالة أخرى للقائمين على شئون الدعوة الدينية في مجتمعاتنا العربية مفادها أن تراكم ما يقولونه للشباب يؤثر فيهم بشدة بوصفهم من أهم قادة الرأي العام على الساحة العربية في واقعنا المعاصر.

يعد متغير تأثير التعليمين الخاص والأجنبي مهماً في رصد الأسباب التي تدفع قطاعاً من الشباب الجامعي لتبني مواقف مؤيدة لأمن المرأة القانوني . وقد كان هذا صحيحاً في حالة كل الدول العربية التي وجد فيها هذان النوعان من التعليم . وربما يعني ذلك أن المقررات التعليمية الأحدث لديها قدرة أعلى على مواكبة روح العصر التي تعطي للمرأة نصيبها المنطقي من الحقوق ، سواء إنسانياً أو شرعياً ، وبما يعني أيضاً أهمية أن تنظر الجامعات الحكومية في مدى وجود مقررات تناقش حقوق المرأة القانونية والإنسانية بصفة عامة .²

ويبقى أخيراً أن الطلاب الذين ينتمون إلى تخصصات نظرية يميلون بشدة إلى دعم الأمن القانوني للمرأة العربية مقارنة بغيرهم من طلاب التخصصات التطبيقية التي ربما يكاد يكون الحديث فيها عن حقوق المرأة وقضاياها مسألة مستبعدة تماماً .

والمثير للتأمل أن متغيرين كان من المفترض نظرياً أن يكونا ذوي تأثير إيجابي على موقف الطلاب من أمن المرأة القانوني لم يكن لهما هذا التأثير على الإطلاق ، وهما عدد السنوات الدراسية أو الساعات الدراسية المعتمدة التي حصل عليها الطالب ، كمؤشر على تأثير التعليم الجامعي على توجهات الطلاب تجاه أمن المرأة القانوني ، وكذلك العمر الذي يعكس كذلك عدداً أكبر من السنوات التي قضاه الطالب في جامعته ، حيث لم يكن لهم أي تأثير على توجهات الطالب (ويبدو هذا من عدم وجود أي نجمة على أي

2 من الجدير بالذكر أن منظمة المرأة العربية تبني مشروعاً لتضمين النوع الاجتماعي في المقررات الدراسية العربية ، وتعد كتاباً عن التنمية وبعث النوع كي يصبح مرجعاً أساسياً لطلاب الجامعات العربية .

منهما). وهذا يستحق التأمل من ناحية أن عدد السنوات الدراسية وعدد الساعات المعتمدة كان لهما أثر مهم في تعريف الشباب بالتحديات والمشكلات التي تواجه المرأة العربية، لكن لم يكن لهما تأثير كاف في دفع الشباب، وتحديد الذكور، لتبني أمن المرأة القانوني؛ مما يعني أن الشباب الذكور كانوا أكثر تأثراً بمؤسسات التنشئة الأخرى، مثل دور العبادة أو الأسرة أو أجهزة الإعلام كما تقول دراسات الثقافة السياسية (Berger, 1993; Diamond, 1989)، أو تحديداً أبدوا آراءهم كفاعل يخشى من أن يؤدي دعمه لحقوق المرأة القانونية إلى الافتئات على ما استقر عليه العرف من موقع أكثر تميزاً للذكر في الأسرة والمجتمع (محمد عابد الجابري، 1984م).

ج. دعم أمن المرأة العسكري:

تم بناء متغير أمن المرأة العسكري من مؤشرين (ضمن أربعة مؤشرات مقترحة في الاستطلاع) وفقاً للتحليل العاملي في الملحق رقم (2)، ويتمتع المؤشران بمعامل اتساق داخلي ألفا 0.88 وهذان المؤشران تحديداً هما موقف الطلاب من حق المرأة في المشاركة الطوعية في الأعمال العسكرية (السؤال رقم 14)، وموقف الطلاب من الزعم بأن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي يحد من نشوب الحروب والنزاعات المسلحة (السؤال رقم 15). وفي كلا المؤشرين يبدو دور المرأة واضحاً، سواء كفاعل عسكري يشارك في المعارك أو العمليات العسكرية بناء على رغبتها الشخصية، أو كفاعل سياسي يشارك في عملية صنع القرار المفضي إلى استخدام الأداة العسكرية أو الكف عنها.

والحقيقة أن هذا البعد بالذات لم يحظ بدعم نسبة كبيرة من المؤيدين، سواء من الذكور أو الإناث؛ حيث بلغت نسبة المؤيدين لأمن المرأة العسكري، مقاسة بالمؤشرين

السابقين ، حوالي (23%) من المبحوثين ، حوالي (60%) منهم من الإناث . مع غلبة للنظرة المتحفظة للذكور إجمالاً على مشاركة المرأة سواء كفاعل سياسي أو عسكري ، سواء جمعنا بين المؤشرين أو فصلنا بينهما .

وبالنظر إلى المتغيرات التي يمكن أن تفسر أمن المرأة العسكري على هذا النحو ، يتبين أن هناك متغيرين فقط :

المتغير الأول هو متغير النوع ، حيث تميل الأنثى بصفة عامة إلى الثقة في ذاتها كفاعل سياسي وكفاعل عسكري أكثر من ثقة الرجل فيها ، أو استعداده لقبول مشاركتها في أعمال القتال أو في اتخاذ قرارات تتعلق بالحرب والسلام . وهذا ربما يعطي مؤشراً على أن الثقافة العربية ، متمثلة في هذا البحث في مجموعة من طليعة شبابها الجامعيين ، لا تقبل المرأة المقاتلة ، حتى وإن كانت هناك أمثلة عديدة لسيدات عربيات شاركن في أعمال القتال تاريخياً وفي مقاومة الاحتلال في فلسطين والعراق ولبنان ، لكن هذا لا يعني التوسع في هذه المسألة على نحو مرتب سلفاً .

أما المتغير الثاني الذي يؤثر على دعم الشباب لأمن المرأة العسكري ، مُعرفاً وفقاً للمؤشرين السابقين ، هو متغير الثقة في الفضائيات العربية غير المحلية ، مثل الجزيرة وغيرها . ويبدو أن هذه القنوات تعظم بشدة من الأدوار البطولية للمرأة العربية المقاتلة ؛ مما انعكس إيجابياً في ذهن الطلاب الذين يشقون في هذه النوعية من القنوات التليفزيونية . ولم يكن هناك فارق كبير بين الدول والمجتمعات التي تشهد صراعات مسلحة (مع ملاحظة أن فلسطين ليست ممثلة في هذا الاستطلاع) وتلك الأكثر استقراراً؛ مما يؤكد أن تأثير هذه القنوات ممتد عبر المجتمعات العربية .

د. دعم أمن المرأة السياسي:

تم بناء متغير أمن المرأة السياسي عبر متغيرين اثنين: أولاً تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان (السؤال رقم 23)، والتصويت لامرأة تتمتع بالكفاءة وحسن السمعة في الانتخابات (السؤال رقم 34). ويتمتع المؤشران بدرجة عالية من الاتساق الداخلي بمؤشر ألفا في حدود 0.91 وقد أبدى (51%) من المستطلعة آراؤهم دعماً لأمن السياسي للمرأة، وإن بدت الإناث أكثر دعماً لحقوقهن من الذكور بنسبة تصل إلى (83%)، حيث تؤيد هذه النسبة الحقوق المرتبطة بالأمن السياسي للمرأة العربية.

وفي محاولة لفهم المتغيرات التي تزيد من تبني الشباب الجامعي العربي لمواقف مؤيدة للأمن السياسي للمرأة العربية يمكن رصد خمسة متغيرات.

المتغير الأول: هو متغير العمر، ورغم أن الفجوة العمرية بين الشباب الجامعي لا تزيد عن خمس سنوات (بين 17 و 22) إلا أنها كانت كافية لرصد تأثير كبير يعبر عن نفسه في معامل الانحدار ذي النجوم الثلاثة، والذي يشير إلى أن التقدم في العمر له تأثير إيجابي على دعم حق المرأة في الوصول للبرلمان؛ فضلاً عن استعدادهم للتصويت لها في الانتخابات إذا ما تمتعت بالكفاءة. وهذا تأثير يستحق أن يفهم في إطار عدد السنوات الدراسية والساعات المعتمدة التي حصل عليها كل من الباحثين، فتقدم عمر الشباب الجامعي يحمل ضمناً دلالة أنهم حصلوا على مستوى تعليمي أعلى. وهو ما يعني أن التعليم الجامعي إجمالاً أضاف إلى المتعاطفين مع قضايا المرأة العربية أصواتاً جديدة، بيد أننا لا ينبغي أن نبالغ في تأثير التعليم الجامعي؛ حيث إن نسبة التأييد لأمن المرأة السياسي ضعيف كما أشرنا (51% فقط).

المتغير الثاني: هو متغير النوع، وهو شديد الأهمية. وكما هو الحال مع جوانب أمن المرأة الإنساني الأخرى، فإن المرأة الجامعية ذاتها هي الأكثر حماساً لحقوقها واستعداداً لنصرة قضيتها، وهو ما يعبر عنه بمعامل انحدار ذي نجوم ثلاثة. ويقدم هذا المعامل استنتاجاً يستحق التأمل؛ حيث كانت الصورة النمطية عن المرأة أنها لا تثق في المرأة كناشط سياسي، وبالتالي لا تميل لدعمها في الانتخابات (قدري حفني، محسن يوسف، 2008م؛ علياء شكري، 2003م)، بيد أن هذه الصورة النمطية لا تلقى ما يدعمها في ضوء البيانات المتاحة؛ حيث أبدت الأغلبية الكاسحة من الفتيات المبحوثات استعدادها للتصويت للمرأة إذا تمتعت بالكفاءة المطلوبة بنسبة تصل إلى (89%) من المبحوثات. وتزيد هذه النسبة بشدة في الدول التي عرفت انتخابات متعددة وفيها أحزاب سياسية مستقرة، وتقل بوضوح في الدول ذات الحزب الواحد، أو الدول التي لا يوجد فيها أحزاب سياسية أو انتخابات على الإطلاق.

المتغير الثالث: هو متغير الرضا عن الدخل، وهو يلعب دوراً إيجابياً أيضاً في دعم أمن المرأة الإنساني، حيث يميل الأكثر رضاً عن دخولهم إلى دعم الحق السياسي للمرأة، وتحديدًا من الذكور؛ حيث إن دعم المرأة لحقوقها السياسية ليس مرتبطاً بمدى رضاها عن دخلها. فيميل الذكور الأكثر رضاً عن الدخل في ثماني مجتمعات عربية لدعم حقوق المرأة، في حين يميل الأقل رضاً عن الدخل لعدم التعاطف مع الأمن السياسي للمرأة العربية؛ مما يعد ترجمة للعبارة الشهيرة بأن السياسة لم تخلق للجائع.

المتغير الرابع: الذي يدفع الشباب الجامعي العربي نحو تبني موقف متعاطف مع أمن المرأة العربية السياسي هو متغير الثقة في القنوات العربية، سواء الصادرة من دول عربية

أخرى غير دولة المبحوث أو تلك الصادرة من دول غير عربية . وهذان المتغيران يبدوان شديدي التأثير ؛ وهو ما قد يعود إلى أن القنوات الفضائية تعطي صورة إيجابية عادة عن المرأة المشاركة في الانتخابات ، وتصور نجاحها السياسي متى تحقق في صورة درامية تغري الآخرين ، ذكوراً وإناثاً ، بالتعاطف مع حق النساء في أن يكون لهن دور سياسي من خلال دخول البرلمان ، حيثما تتاح الفرصة . والمثير للتأمل أن هذا المتغير لم يتأثر بتاريخ وجود برلمان في الدولة . بعبارة أخرى غلب على المبحوثين الذين يثقون في هذه القنوات أن يدعموا الأمن السياسي للمرأة ، مُقاساً بالتصويت لها في الانتخابات ، وبحقها في الحصول على مقاعد برلمانية ، حتى وإن لم يكن في دولهم تاريخ طويل في الانتخابات أو البرلمانات .

المتغير الخامس: الذي يدفع الشباب الجامعي العربي نحو تبني موقف متعاطف مع أمن المرأة العربية السياسي هو متغير التعليم الجامعي الأجنبي ، حيث يبدو أن المقررات التعليمية في الجامعات الحكومية أو في الجامعات الخاصة المحلية لا تركز كثيراً على المرأة كفاعل سياسي عكس حقوقها القانونية مثلاً . أمّا المقررات التعليمية الأجنبية فيبدو أنها تحمل في طياتها ، عمداً أو عَرَصاً ، ما يدفع الطلاب لتقبل الأمن السياسي للمرأة ، بل ربما دعمه .

ومن الجدير بالملاحظة أن متغير الثقة في القنوات المحلية كان له تأثير شديد التضارب بين الكثير من المجتمعات العربية ، ففي بعض المجتمعات العربية التي لا تعرف تاريخاً طويلاً للانتخابات أو وجود برلمانات منتخبة مال الذين يثقون في القنوات التليفزيونية المحلية بشدة لرفض حقوق المرأة السياسية . وفي المقابل يكون الشباب الجامعي أكثر

تعاطفاً مع الحقوق السياسية للمرأة في المجتمعات التي تعرف الانتخابات ، بغض النظر عن مدى نزاهتها ، ووجود برلمانات منتخبة ، بغض النظر عن استيعابها لقوى المعارضة . وهذا مؤشر آخر على أن الشباب الجامعي مستعد لتلقي القيم والأفكار التي تبث إليه ، وأنه يتفاعل معها قبولاً أو رفضاً . ولتضارب تأثير هذا المتغير بين الدول العربية المختلفة لم يظهر أن المتغير له تأثير ذو دلالة إحصائية في النموذج النهائي المعبر عن كل الدول العربية .

هـ . أمن المرأة الاقتصادي:

يشمل أمن المرأة الاقتصادي ، كما تم قياسه في هذا البحث ، مؤشرات ثلاثة : 1- حق المرأة في الخروج للعمل كمبدأ عام (السؤال رقم 28) . 2- حق المرأة في التصرف في راتبها دون تدخل أبيها أو زوجها (السؤال رقم 36) . 3- عدم الربط بين حق المرأة في العمل واحتياج الأسرة اقتصادياً (السؤال رقم 38) . والمؤشرات الثلاثة حققت درجة عالية من الاتساق الداخلي بمؤشر ألفا = 0.83 .

ويعد هذا المتغير ذا أهمية خاصة ؛ حيث إن أمن المرأة الاقتصادي ظل واحداً من أهم نقاط الخلل في أوضاع المرأة العربية ، ولا يمكن تصور نهضتها الحقيقية إلا إذا توافر لها الأمن الاقتصادي كواحد من أهم مداخل الأمن الإنساني في جوانبه المتعددة .

وبالنظر إلى نسبة المؤيدين لحق المرأة في العمل والتصرف في راتبها نجد أنهم حوالي (53%) من المبحوثين ، مع تفاوت واضح بين المجتمعات العربية الأكثر محافظة وتلك التي تشهد انفتاحاً أكبر على العالم الخارجي ؛ حيث تميل هذه المجتمعات الأخيرة إلى

قبول فكرة عمل المرأة وحققها في التصرف في عملها بدرجة أكبر. ولم تشمل نسبة المؤيدين من الذكور لهذا الحق سوى الخمس تقريباً (21%)، وهي نسبة مقلقة من ناحية أنها تعني أن هناك أغلبية واضحة من الذكور الذين لم تنزل لديهم رؤية تمييزية ضد المرأة. ولم توجد سوى ثلاثة عوامل ساعدت على تشكيل آراء الشباب الجامعي في اتجاه دعم أمن المرأة الاقتصادي: العامل الأول هو النوع، حيث تبدو المرأة أكثر سعياً من الرجل لقبول ودعم حقها في العمل والتصرف في مالها. وهو ما قد يبدو طبيعياً ومنطقياً؛ حيث لا يريد الكثير من الرجال أن يفقدوا وضعهم الاقتصادي المتميز في الأسرة والمجتمع، والذي كان يشار إليه تقليدياً باسم "المجتمع الذكوري" (عبد الله العروي، 1992م؛ علي أفرار، 1996م). العامل الثاني: وهو الأكثر أهمية، هو عامل الرضا عن الدخل، حيث يبدو أن الأكثر رضاً عن دخولهم أكثر ميلاً لدعم حق المرأة في العمل والتصرف في دخلها من الأقل رضاً عن دخلهم. ويبدو أن هذه النتيجة ثابتة في كل المجتمعات العربية بلا استثناء. أمّا العامل الثالث الذي يؤدي إلى مزيد من دعم حق المرأة في العمل والتصرف فهو التعليم الأجنبي، وهو ما قد لا يبدو كمفاجأة؛ حيث إنه يتضمن الانفتاح على مجتمعات أعطت المرأة نصيباً أكبر من حقوقها الاقتصادية.

أمّا المتغيرات الأخرى التي لم تبد ذات أهمية إحصائية فهي ساحة للتفكير والاستهداف من قبل المعنيين بقضايا أمن المرأة الاقتصادي، حيث لم يكن هناك تأثير واضح للثقة في علماء الدين الرسميين أو الدعاة الداعمين لحقوق المرأة أو أولئك المتشددين حيالها؛ مما يعني أن الخطاب الديني الرسمي أو حتى الداعم للمرأة لم يكن متسقاً بما فيه الكفاية أو مقنعاً للدرجة التي يمكن معها أن يدعم الطلاب، لاسيما الذكور

منهم ، حق المرأة في العمل وفي التصرف في دخلها . وهو ما يمكن أن يقال كذلك في القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف التي يثق فيها الطلاب ، وكذا التعليم الجامعي الحكومي والخاص .

و. أمن المرأة الأسري:

يتكون هذا المتغير من أربعة مؤشرات تدور حول حق المرأة في اختيار شريك حياتها (السؤال رقم 27) ، وحق المرأة في الحصول على نصيبها من الميراث (السؤال رقم 29) ، وحق المرأة في مشاركة زوجها قرار تنظيم الإنجاب (السؤال رقم 35) ، وتعاون الزوجين في الأعمال المنزلية (السؤال رقم 38) . وقد حققت هذه المؤشرات معدل اتساق داخلي ألفا في حدود 0.87 ولهذا البعد نصيبه من الأهمية بوصفه يجسد ، مع متغيرات أخرى ، أمن المرأة في مجالها الخاص ، وهو مجال الأسرة .

وبالنظر للمتغيرات التي تدعم الرؤية الإيجابية للشباب تجاه أمن المرأة الأسري ، فإن أولها هو النوع الاجتماعي ، بوصفه أكثر المتغيرات استقراراً في دعم أمن المرأة بجوانبه المختلفة . ويظهر متغيراً العمر وعدد السنوات الدراسية ليشير إلى أهمية ما يتلقاه الشباب الجامعي من تعليم في دعم أمن المرأة الأسري ؛ حيث يدعم الشباب الأكثر عمراً والأكثر حصولاً على تعليم جامعي (بحكم عدد السنوات أو الساعات المعتمدة) حق المرأة في اختيار شريك حياتها ، وفي الحصول على ميراثها ، وفي مشاركة زوجها في قرار تنظيم الإنجاب ، وكذا في التعاون بين الزوجين في الأمور المنزلية . وكلها مؤشرات إيجابية على الدور التنويري والتعليمي الذي يقوم به التعليم الجامعي . ولكن كان واضحاً أن ترتيب دور الجامعات في دعم أمن المرأة الأسري يتفاوت بين المجتمعات العربية ، وإن كانت

جميعها تتفق في أن الحصول على عدد ساعات دراسية أكثر يزيد من دعم الطلاب (ذكوراً وإناثاً) لأمن المرأة الأسري .

ولم يكن متغير الرضا عن الدخل يبعيد عن تأثير المتغيرين السابقين؛ فيميل الأكثر رضاً عن دخولهم بصفة عامة لدعم أمن المرأة الأسري ، وكلما زاد عدم الشعور بكفاية الدخل كانت هناك نظرة أقل دعماً لأمن المرأة الأسري . ويأتي رابعاً متغير الثقة في علماء الدين الرسميين والدعاة المستقلين الداعمين لحقوق المرأة كي يلعب دوراً مهماً للغاية في دعم أمن المرأة الأسري ، وهو ما يبدو منطقياً في ضوء الخطاب الديني والمرويات التاريخية التي تؤكد على حقوق المرأة الشرعية .

ويأتي التعليم الجامعي الخاص والأجنبي كمتغيرين أفضل من التعليم الجامعي الحكومي في خلق طلاب جامعيين أكثر تعاطفاً مع أمن المرأة الأسري . بيد أن هذه النتيجة تصدق فقط على ثمانية من المجتمعات العربية موضع التحليل ، في حين في المجتمعات الأخرى لم يكن هناك فارق ذو دلالة إحصائية بين نوعية الجامعات الثلاث . كما لم يبد متغير طبيعة التخصص ذا تأثير على موقف الشباب الجامعي من قضية أمن المرأة الأسري .

ز. أمن المرأة العلمي والتعليمي:

استخدمت ثلاثة مؤشرات وفقاً للتحليل العاملي في بناء هذا المتغير ، الذي يتضمن موقف الشباب الجامعي من الزعم بأن من مصلحة المجتمع أن تكون المرأة متعلمة (السؤال رقم 24) ، وأن تحصل على أعلى الدرجات العلمية (السؤال رقم 25) ، وأن يرفضوا الموقف القائل بأولوية الذكور على الإناث في الحصول على التعليم (السؤال رقم 26) .

وبالنظر إلى نسبة من يؤيدون أمن المرأة العلمي والتعليمي ، مُقاساً بالمؤشرات الثلاثة المشار إليها ، نجد أنها الأعلى بفارق واضح عن كل جوانب الأمن الأخرى (نسبة 78% من المبحوثين). وقد يبدو هذا منطقياً في ضوء أن المبحوثين هم في الأصل طلاب في الجامعات ، ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن كافة المجتمعات العربية شهدت نفس النزعة نحو دعم حق المرأة في العلم والتعليم . ويدعم هذا الاتجاه بقوة العديد من المتغيرات ، فالطلاب الأكثر تقدماً في السنوات الدراسية ، والإناث أكثر من الذكور ، والأكثر اقتناعاً بأن دخل الأسرة كاف له ، فضلاً عن الأكثر ثقة في الفضائيات العربية غير المحلية وكذلك الفضائيات العربية الصادرة من دول غير عربية ، فضلاً عن الثقة في الدعاة الرسميين والدعاة المستقلين الداعمين لحق المرأة ، كل هؤلاء يدعمون أمن المرأة العلمي والتعليمي أكثر من غيرهم . لكن الملاحظ أن تأثير نوعية التعليم الجامعي (حكومي أو خاص أو أجنبي) لم يكن ذا دلالة إحصائية ؛ مما يعني أن كافة الطلاب يتساوون في تقديرهم لحق المرأة في التعليم بغض النظر عن نوعية التعليم الذي يحصلون عليه . كما لم يختلف طلاب الأقسام النظرية عن طلاب الأقسام التطبيقية في هذا الصدد .

سادساً: الموقف من الأبعاد المختلفة لأمن المرأة الإنساني :

لو وضعنا جانباً الأبعاد الست المختلفة لأمن الإنسان كما عرفتها هذه الورقة ، وحاولنا أن نبني مؤشراً عاماً يغفل الكثير من التفاصيل ، لكنه يفيد في فهم أهم المتغيرات التي تفسر التوجه العام نحو تبني موقف مؤيد لأمن المرأة الإنساني ، وقبل الدخول في التفاصيل المتعلقة بكل عامل من العوامل ، يمكن اختصاراً أن نقول إن نسبة المؤيدين لأمن المرأة الإنساني من الذكور والإناث من الشباب الجامعي تصل إلى حوالي (57%) من

المبحوثين . وحين نستبعد الأمن العسكري ، حيث حظي بأقل نسبة من الدعم ، يرتفع معدل دعم الشباب الجامعي لأبعاد الأمن الإنساني إلى حوالي (66%) ، أي أن ثلثي الشباب العربي المبحوث يقفون موقفاً إيجابياً من حقوق المرأة التي رصدتها هذه الدراسة .

يلخص الجدول التالي (الجدول رقم 3) ترتيب العوامل المختلفة التي تدفع قطاعات من الشباب الجامعي لدعم أمن المرأة الإنساني ، وهي تلك العوامل التي تقدم ضمناً مساحات للعمل الوطني ، سواء الجماعي أو الفردي لكل دولة من الدول العربية ؛ حتى تنجح في توجيه الرسائل الاتصالية والتربوية الأكثر دعماً لأمن الإنسان إلى الأجيال الجديدة من الشباب العربي .

ويبدو أن متغير النوع من أكثر المتغيرات أهمية في تفسير موقف الطلبة موضوع الدراسة من قضية أمن الإنسان ؛ حيث إن هناك اتساقاً في مواقف الإناث مقارنة بالذكور على مستويين : أولاً أن المرأة لا تتمتع بأخرية في اختياراتها الشخصية بصفة عامة ، كما أنها قد تلاقى عنثاً في الحياة العملية بسبب أنها امرأة . ثانياً هناك درجة عالية من دعم المرأة لعناصر أمنها المختلفة أكثر من الذكور ، بلا استثناء بذكر سواء في المجتمعات التي حصلت فيها على الكثير من حقوقها أو تلك التي لم تزل تتحرك في هذا الاتجاه . وهذه النتيجة تشير إلى حقيقة أن المرأة العربية المتعلمة أصبحت أكثر وعياً بحقوقها متى وأين وجدت ، وبغياب هذه الحقوق متى وأين فقدت . وهو ما لا يمكن أن يفسر بكونها أنثى فقط ، وإنما هناك متغيرات كثيرة أخرى أسهمت في وعي الفتاة بحقوقها على نحو ما سنرى .

وتعطي هذه النتيجة مصداقية لما أشار إليه تقرير اليونيفم من حتمية تعبئة جهود النساء أنفسهن ، والعمل الجاد من أجل الاستفادة من رؤاهن وطاقاتهن (اليونيفم : ص 308) .

وغلبة الإناث اللاتي يدعمن حقوقهن لا يعني غياب الدعم من قبل بعض الشباب الذكور، حيث لو كان هذا صحيحاً، لما زادت نسبة التأييد بحال من الأحوال عن (50%). وإنما هذا الدعم يأتي أيضاً من قبل بعض الذكور الذين تشكلت أذهانهم المتفتحة نتيجة تلاقي عدة عوامل أخرى ستذكر في السطور التالية.

تأتي الثقة في الدعاة المستقلين الداعمين لحقوق المرأة كثنائي أكثر المتغيرات تأثيراً على توجهات الشباب الجامعي. وهذا يتفق مع ملاحظتين أبدتهما الكثير من الدراسات (Abou El Fadl, 2001; Khan, 2003; Fattah and Butterfield, 2006) بشأن الدعاة وعلماء الدين بوصفهم أهم قادة الرأي العام في المجتمعات العربية، وأن استقلالهم عن المؤسسات الرسمية للدولة أعطى لهم ثقلاً أكبر من أولئك الذين يشغلون مناصب رسمية. والدرس المستفاد من هذه النتيجة أن جهوداً كثيرة قد تُهدر على المستوى الرسمي إذا كان الخطاب الذي يتبناه الدعاة المستقلون عن الدولة ينال من حقوق المرأة الأساسية. ولا عجب فدور العبادة، والتي انتقل تأثيرها الآن إلى الفضائيات، كانت دائماً واحدة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية، سواء في المجتمعات الغربية (Lipschultz, 2000) أو العربية (Long, Reich et al., 2007).

عدد السنوات الدراسية أو الساعات المعتمدة التي حصلها الطالب الجامعي هي ثالث أهم عامل أثر بالإيجاب في توجهات الشباب الجامعي. وهذا يعني أن ما يتلقاه الطلاب من مقررات، وما يمرون به من تجارب -مثل المزاولة مع طالبات، أو تلقي العلم من أستاذات- يكسر الصورة السلبية التي قد يحملها البعض تجاه المرأة بفعل مؤسسات تنشئة أخرى. وتأثير التعليم الإيجابي كان حاضراً في كل جوانب الأمن الإنساني، إلا أن هذا

التأثير اختفى فيما يتعلق بأمن المرأة العسكري . إذن التعليم هو أحد المداخل المهمة لبناء مجتمع أكثر احتراماً لأمن المرأة وحقوقها .

وربما يأتي متغير الثقة في القنوات العربية الصادرة من دول غير عربية كمؤشر على الانفتاح على ثقافات أخرى ، وليكون المتغير الرابع الذي يفسر توجهات الشباب العربي تجاه قضايا أمن المرأة العربية ، وربما يؤثر فيها .

ويأتي في المرتبة الخامسة ، ولم يزل مرتبطاً بقضية التعليم الجامعي ، طبيعة التخصصات ، فطلاب التخصصات النظرية ، حتى في الجامعات الحكومية والخاصة ، يميلون إلى دعم أمن المرأة أكثر من طلاب التخصصات التطبيقية . وهو ما قد يعني أنه قد يكون من المفيد أن يكون هناك مُقرّر عن التربية المدنية أو حقوق الإنسان يقدم لطلاب الكليات التطبيقية لتقريب مفاهيم أمن الإنسان وغيرها لهم .

ويأتي التعليم الأجنبي تحديداً مقارنة بالتعليم الحكومي والخاص بوصفه العامل السادس الأكثر أهمية ، وهو ما يتطلب من التربويين العرب أن ينظروا باهتمام أكثر للفجوة في المقررات التعليمية أو في الحياة الجامعية ، تلك الفجوة التي تجعل ما يأتي من الخارج له تأثير أكبر على توجهات الطلاب تجاه قضية أمن المرأة الإنساني .

ويأتي متغير الرضا عن مستوى الدخل ليكون المتغير السابع الأكثر تأثيراً في دعم الشباب لأمن المرأة الإنساني . وهو ما يتفق مع الكثير من الكتابات الغربية التي تؤكد ميل الإنسان الذي حقق مستوى عالياً من إشباع حاجاته لتبني قيم الآخرين الذين يشعرون أنهم بحاجة إلى دعمه . (Rodrik, 1997) وحينما يُبحث التفاعل (interaction term) بين الإناث ومستوى الدخل تبين أن الذكور الأقل رزاً عن وضعهم المالي أقل تعاطفاً مع أمن المرأة الاقتصادي والسياسي والقانوني بل والعلمي أيضاً . وهو ما يبدو معه أن الذكور

الأقل رضاً عن أوضاعهم الاقتصادية يميلون للاعتقاد بأن حقوق المرأة وأمنها يشكل تهديداً مباشراً لحقوقهم وفرصهم في المستقبل ، بيد أن هذا الأمر لا ينطبق على الفتاة؛ فهي في حالة دفاع عن قضاياها بغض النظر عن رضاها عن مستوى دخلها .

وللقنوات العربية غير المحلية تأثيرها الواضح ، وهي العامل الثامن الذي يفسر دعم الشباب المبحوثين لأمن المرأة العربية .

ويأتي متغير الثقة في علماء الدين الذين يشغلون مناصب رسمية ليكون العامل التاسع الأكثر تأثيراً في توجهات الشباب الجامعي تجاه قضايا أمن المرأة .

ويأتي متغير العمر ، والذي يعكس عدد السنوات الدراسية جزئياً ، ليكون العامل الأخير الأكثر تأثيراً في دعم أمن المرأة الإنساني .

وقد يكون من المفيد ملاحظة أن تأثير الصحف أضعف كثيراً من تأثير القنوات التليفزيونية ؛ حيث لا يبدو أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لتفضيل نوع معين من الصحف على توجهات الشباب موضع الدراسة تجاه أمن المرأة . كما قد يكون من المفيد كذلك التنويه إلى أن القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة تواجه منافسة شديدة ، وفي بعض المجتمعات ربما تكون بالفعل خسرتها ، أمام القنوات التليفزيونية الخاصة والأجنبية الناطقة بالعربية . ورغم وجود تأثير لعلماء الدين الذين يشغلون مناصب رسمية ، إلا أنهم لا يتواصلون بنفس القدر مع الشباب الذين يفضلون عليهم الدعاة المستقلين ، لا سيما شباب الدعاة .

كما يبدو أن التعليم الجامعي الخاص والأجنبي -وبالذات الأجنبي ، رغم تواضع نسبة الملتحقين به في العينة موضع الدراسة- أكثر انفتاحاً على ثقافات أخرى ، أو أكثر استعداداً لتربية العقلية النافذة للأوضاع التقليدية في بعض المجتمعات العربية .

الجدول رقم (3): صورة مجملة عن دعم أمن المرأة الإنساني.

المتغيرات التابعة	أمن المرأة الإنساني (الأبعاد الستة مجتمعة)	ترتيب العوامل من حيث أهميتها وفقاً لـ (st. coefficients)
المتغيرات المستقلة		
متوسط نسبة المؤيدين	57%	
أ. الخصائص الديموجرافية والاجتماعية:		
1- العمر (بين 17-22)	0.349** (.139)	10
2- الإثنية (48%) مقارنة بالذكور	.526*** (.026)	1
3- عدد السنوات الدراسية أو الساعات المتعددة	.041*** (.017)	3
4- الكفاية في مستوى الدخل	0.084** (0.042)	7
ب. مصدر المعلومات والآراء:		
5- الثقة في العضائيات العربية غير المحلية (46%)	.351* (.182)	8
6- الثقة في القنوات العربية المصارفة من دول غير عربية (26%)	.188*** (.046)	4
7- الثقة في علماء الدين الرسميين بغض النظر عن موقفهم من المرأة (36%)	0.028* (.016)	9
8- الثقة في كتلة المستقلين لناصحين لحقوق المرأة (41%)	.27*** (.062)	2
ج. نوع التعليم الجامعي:		
تأثير التعليم الجامعي الأجنبي (6%)	.261*** (.075)	6
د. طبيعة التخصص:		
تخصصات نظرية (54%) في مقابل تخصصات تطبيقية (46%)	.125*** (.048)	5
	.247	
		Pseudo R ²

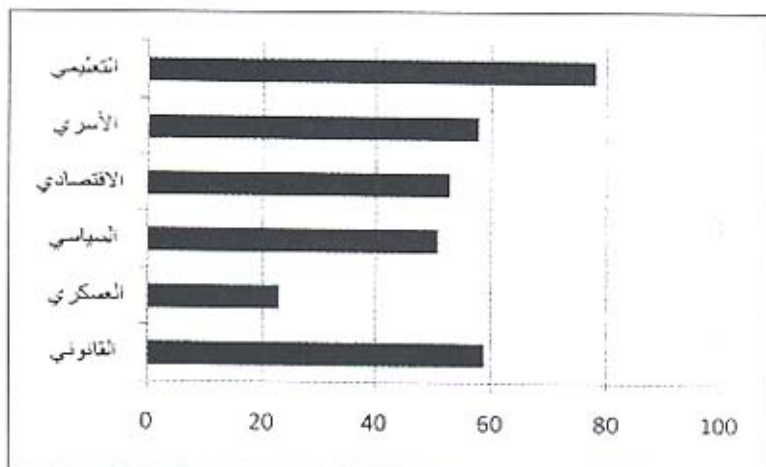
الأداة الإحصائية المستخدمة (O.L.R) Ordered Logit Regression

سابعاً : أولويات أمن المرأة الإنساني :

يبقى أخيراً أن نشير إلى وجود تباين في ترتيب أولويات الأمن الإنساني للمرأة من وجهة نظر الشباب المستطلعة آراؤهم . فكما يتضح من الجدول والشكل التاليين ، تتباين الأولويات بحيث يعطي الشباب أولوية أكبر لأمن المرأة التعليمي بما يتفق مع طبيعة الشريحة موضع الدراسة ، ثم يأتي بعد ذلك الأمن القانوني بما يتضمنه من المساواة أمام القانون في العقوبة والحقوق ، مثل حق المرأة في الانفصال عند استحالة الحياة الزوجية ، أو عند تعرضها للعنف البدني من زوجها . ويأتي ثالثاً الأمن الأسري ، والذي يتضمن حق المرأة في اختيار شريك حياتها ، وشراكة الرجل في القرارات المهمة التي تجمع بينهما ، ثم أمن المرأة الاقتصادي والسياسي ، وأخيراً العسكري . وقد كان يُتوقع أن يحتل الأمن الاقتصادي مرتبة أكثر تقدماً ، لكن يبدو أن معرفة الفتاة أنها في النهاية جزء من أسرة يعولها الأب أو الزوج يجعل الأمن الاقتصادي مهماً ولكنه ليس بالأهمية المطلقة ؛ فبعد أن تحصل الفتاة على تعليمها وتضمن سيطرتها على حياتها الأسرية والشخصية ، تهتم بحقها في العمل والتصرف في عائده ، ثم أخيراً تأتي مشاركتها في صنع القرار السياسي والعسكري .

الجدول رقم (4): أولويات أمن المرأة بين الذكور والإناث (نسبة مئوية).

التعليم	الأسرى	الاقتصادي	السياسي	العسكري	القانوني	المتوسط العام
78	58	53	51	23	59	



ثامناً: الخاتمة :

كي تصل المرأة العربية إلى الاستمتاع بأمنها فهي بحاجة لدعم ثقافي هائل من قِبَل فئات المجتمع وشرائحه المختلفة . وقد حاولت هذه الورقة البحثية التعرف على العوامل التي تدفع شريحة مهمة من شرائح المجتمع العربي لدعم المرأة وتبني أمنها الإنساني بأبعاده المختلفة . ومع ذلك ، وكما هو الحال دائماً مع الدراسات الميدانية ، يكون من المفيد أن نوضح مساحات القصور في هذه الورقة حتى لا يبالغ القارئ في تحميلها ما لا تحتمل .

فهذه الدراسة تقوم على عينة غير احتمالية لا تمثل كافة الشباب العربي في مرحلة التعليم الجامعي ؛ وبالتالي هي تصلح :

- كأداة تحليل للعلاقات السببية ، أي تأثير متغير على آخر ، وليست العلاقات الوصفية بشأن الأوزان المختلفة لسرائح المجتمع . بحكم أن العلاقة السببية تكون قائمة في المجتمع وتنعكس في العينات بغض النظر عن احتماليتها .
- كأداة لإنتاج فروض سببية قابلة للاختبار اللاحق في دراسات أكثر عمقاً لكل مجتمع عربي على حدة .
- كنقطة بداية للبناء عليها ؛ وبالتالي التأكد من صحة الاستنتاجات الواردة فيها .

بتصوير يميل إلى تشبيهات البلاغة ، فإن هذه الدراسة هي أقرب إلى صورة فوتوغرافية استاتيكية ظاهرية . فلا هي تصوير فيلمي ديناميكي يرصد الظاهرة في تطورها وديناميكياتها ، وهو ما يتغلب عليه الباحثون الميدانيون باستخدام نفس أداة جمع البيانات على فترات زمنية متقاربة ؛ بما يخلق ما يسمى بالسلاسل الزمنية ، ولا هذه الدراسة أشعة إكس أو أشعة مقطعية تنفذ إلى باطن الظاهرة ، وهو ما يتغلب عليه الباحثون الميدانيون بالمزاوجة بين المقابلات واستطلاعات الرأي ، وإجراء مقابلات مع النخب والباحثين المتخصصين .

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع الأكاديمي العربي بصفة عامة بحاجة لأن يخطو خطوات أوسع نحو الاختبار الميداني للمقولات النظرية الكثيرة التي تعج بها الكتابات الأكاديمية والصحفية ، بل والمقولات المرسله التي يطلقها المراقبون . ولو كان هناك من ملاحظة عامة على أهم استنتاجات الدراسة فكانت هي أهمية ربط السياسات بنتائج التحليل الأكاديمي لواقع المجتمعات العربية ، والاستفادة من أدوات التنشئة المختلفة ، كالجامعة والمحطات الفضائية ، والمحطاب الديني ؛ من أجل خلق ثقافة أكثر احتراماً لأمن المرأة الإنساني بأبعاده المختلفة . وختاماً يكون من المفيد التذكير بأن الكثير من العمل لم يزل أمام المجتمعات العربية في هذا الصدد .

«الملاحق»

الملحق الأول

قضايا المرأة وأمن الإنسان

استطلاع رأي لقطاع من شباب الجامعات العربية

تحياتي ، هذا استطلاع للرأي يجريه مجموعة من الباحثين تحت إشراف منظمة المرأة العربية بهدف التعرف على توجهات قطاع من الشباب الجامعي العربي تجاه قضايا المرأة وعلاقتها بأمن الإنسان ، فأرجو منك الإجابة على الأسئلة الأربعين التالية . لن تستغرق إجابة هذه الأسئلة أكثر من خمس دقائق ، مع تأكيدنا على أن إجابتك لهذا الاستطلاع لن تستخدم لأية أغراض غير علمية . وعلى هذا فإتينا نرجو منك عدم ذكر أية معلومات تكشف عن شخصيتك ، ونرجو كذلك عدم الإجابة عن أي سؤال ترى أنك لا ترغب في الإجابة عليه . ولكم موفور الشكر .

رقم الاستمارة: الجامعة: الكلية / القسم:

1 . السن: -----

2 . النوع: (1) أنثى (2) ذكر

3 . ما عدد السنوات التي قضيتها في: 1- المدينة / الحضر () ، 2- الريف () ، 3- البادية / الصحراء () ؟

4 . السنة الدراسية التي أنت فيها الآن (1) الأولى . (2) الثانية . (3) الثالثة . (4) الرابعة . (5) أكثر من ذلك لطلبة الكليات التي تتطلب عدد سنوات أكثر مثل الطب والهندسة . (6) دراسات عليا

●●● أو اذكر عدد الساعات الدراسية التي انتهيت منها حتى الآن -----

5 . الديانة : -----

6 . هل تعتقد أن مستوى دخل أسرتك : (1) كاف تماماً لاحتياجاتكم . (2) كاف لحد ما . (3) كاف بالكاد (4) غير كافٍ على الإطلاق .

7 . فيما يتعلق بممارسة الشعائر الدينية، فأنت : (1) لا تصلي مطلقاً . (2) تصلي أحياناً . (3) تصلي بانتظام .

8 . فيما يتعلق بالبرامج والدروس الدينية :

(1) لا تشاهدها أو تستمع إليها مطلقاً (2) تشاهدها أو تستمع إليها أحياناً (3) تقرأها أو تستمع إليها بانتظام .

9 . أي الصحف التالية تثق في دقة معلوماتها عن الأوضاع السياسية في بلدك؟ (اختر فئة واحدة فقط) .

(1) الصحف المملوكة للدولة . (2) الصحف المستقلة التي يملكها أشخاص أو هيئات غير حكومية . (3) الصحف العربية غير المحلية . (4) لا أثق بأي منهم .

10 . أي القنوات التلفزيونية أو الإذاعية العربية التي تتناول شؤون مجتمعك وتثق في دقة نقلها للأخبار؟ -----

11 . من هو أكثر داعية ديني تحب أن تستمع إليه وتثق فيما ينقله لك من أفكار وقيم ، إن وجد؟ -----

12 . لأي مدى توافق على أن الاتفاقات الدولية المتعلقة بأمن المرأة من النزاعات المسلحة والحروب قد أدت إلى حماية المرأة فعلياً؟

1- أوافق تماماً . 2- أوافق لحد ما . 3- محايد . 4- لا أوافق لحد ما . 5- لا أوافق على الإطلاق . 6- لم أسمع بأي من هذه الاتفاقات .

13 . لأي مدى توافق على مشاركة المرأة طواعية في أعمال عسكرية؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4 - لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

14 . لأي مدى توافق على القول بأن مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي من شأنه أن يحد من نشوب الحروب والنزاعات المسلحة؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

15 . لأي مدى توافق على أن تكتل النساء في انحدادات ومنظمات مدنية قادر على الحد من الصراعات المسلحة؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

16 . لأي مدى توافق على أن المستقبل يحمل لك فرصاً جيدة لتحقيق الذات؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

17 . لأي مدى توافق على أن هناك نظرة دونية أو سلبية للمرأة في المجتمع الذي تنتمي إليه؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

18 . لأي مدى توافق على أن المرأة في مجتمعك تتمتع بالحرية في اختياراتها

الشخصية بصفة عامة (مثل الدراسة)؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

- 19 . لأي مدى توافق على أن كفاءتك ومجهودك سيكونان المحددين الرئيسيين لمكانتك في المجتمع؟
- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
- 5- لا أوافق على الإطلاق .
- 20 . لأي مدى توافق على أن المرأة المتميزة (بحكم علمها أو عملها) تتعرض للاضطهاد بسبب أنها امرأة؟
- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
- 5- لا أوافق على الإطلاق .
- 21 . لأي مدى توافق على أن المجتمع سيكون في وضع أفضل بصفة عامة إذا أعطيت المرأة فرصة مساوية للرجل في العمل والتعليم؟
- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
- 5- لا أوافق على الإطلاق .
- 22 . لأي مدى توافق على تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان؟
- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
- 5- لا أوافق على الإطلاق .
- 23 . لأي مدى توافق على أنه من الصالح العام للمجتمع أن تحصل المرأة على أعلى الدرجات العلمية؟
- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
- 5- لا أوافق على الإطلاق .
- 24 . ما الدرجة العلمية الذي تعتقد أن المرأة ينبغي أن تتوقف عندها؟
- 1- لا تتعلم . 2- التعليم الأساسي . 3- التعليم الثانوي . 4- التعليم الجامعي .
- 5- الدراسات العليا .

25 . لأي مدى توافق على قرارات بعض الأسر بإعطاء أولوية لتعليم الذكور على الإناث؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

26 . لأي مدى توافق على أن للمرأة الحق في اختيار شريك حياتها؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

27 . لأي مدى توافق على أن من حق المرأة أن تخرج للعمل؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

28 . لأي مدى توافق على إعطاء المرأة نصيبها من الميراث؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

29 . لأي مدى توافق على حق المرأة في طلب الانفصال (الخلع ، الطلاق ، التفريق)

إذا استحال استمرارية العلاقة بين الزوجين؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

30 . لأي مدى توافق على أن من حق المرأة إعطاء جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة

من أجنبي (من غير أبناء البلد)؟

- 1-أوافق تماماً . 2-أوافق لحد ما . 3-محايد . 4- لا أوافق لحد ما .
5-لا أوافق على الإطلاق .

31. لأي مدى توافق على أن من الضروري المساواة في عقوبة الزنا بين الرجل والمرأة؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

32. لأي مدى توافق على أن من حق المرأة أن تتقدم بشكوى للقضاء في حال تعرضها للعنف الجسدي من زوجها؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

33. لأي مدى توافق على أن تعطي صوتك في انتخابات تشريعية لامرأة تتمتع بالكفاءة وحسن السمعة؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

34. لأي مدى توافق على أن تعود مسألة تنظيم الإنجاب للزوجين معاً؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

35. لأي مدى توافق على حق المرأة العاملة في التصرف في راتبها الشهري دون تدخل أبيها أو زوجها فيه؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

36. إذا كانت الأسرة مكتفية اقتصادياً ومادياً، فلأي مدى توافق على عمل المرأة؟

- 1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.

37. لأي مدى توافق على أن يتشارك الزوج والزوجة في الأعمال المنزلية؟
1-أوافق تماماً. 2-أوافق لحد ما. 3-محايد. 4-لا أوافق لحد ما.
5-لا أوافق على الإطلاق.
38. هل سبق لك أن قرأت أو سمعت عن مفهوم "أمن الإنسان"؟ نعم لا
39. إذا كنت قد تعرضت له من قبل ، ما تصورك بشأنه؟
40. في تقديرك هل المرأة تحصل على حقوقها العادلة في المجتمع الذي تعيش فيه؟
وإذا لم تكن تحصل على حقوقها ، فما العائق الأهم من وجهة نظرك؟

الملحق الثاني

نتائج التحليل العائلي (Factor Analysis) لبناء المتغيرات

رقم السؤال	أمن المرأة التعليمي والتنظيمي (3/3 مؤشرات)	أمن المرأة الأسري (مؤشرات)	أمن المرأة الاقتصادي (مؤشرات)	أمن المرأة السياسي (مؤشرات)	أمن المرأة العسكري (مؤشرات)	أمن المرأة الثقافي (مؤشرات)	القيم الوضع الراهن للمرأة
24	1. حصول المرأة على التعليم وصلاح المجتمع	4/5					
25	2. أعلى درجة علمية للمرأة.	87					
26	3. أولوية تعلم التكنولوجيات (inverted) .85						
27	1. حق المرأة في اختيار شريك حياتها.	3/3					
29	2. حق المرأة في الحصول على نصيبها من الميراث.	مؤشرات					
35	3. حق المرأة في مشاركة زوجها في قرار تنظيم الإنجاب.	83					
38	4. تشارك الزوجين في الأعمال المنزلية.						
36	1. حق المرأة في التصرف في راتبها الشهري دون تدخل أيها أو زوجها.	2/2					
38	2. عدم الربط بين حق المرأة في العمل واحتياج الأسرة اقتصادياً.	مؤشرات			2/4		
28	3. حق المرأة في الخروج للعمل.	91			مؤشرات		
23	1. تخصيص مقاعد للنساء في البرلمان.				4/4		
34	2. التصويت للمرأة لتمتع بالكفاءة وحسن السمعة في الانتخابات.	88			مؤشرات		
14	1. حق المرأة في المشاركة المتكافئة في أعمال عسكرية.				79		2/4
15	2. مشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي بعدد من شوب الحروب والترات المسلحة.						مؤشرات
31	1. حق أبناء المرأة العربية المتزوجة من أجني في الحصول على جنسية الدولة.						88
32	2. المساواة في عقوبة الزنا بين الرجل والمرأة.						
33	3. حق المرأة في اللجوء للنساء عند تعرضها للعنف الجسدي من زوجها.						
30	4. حق المرأة في الانفصال عند استحالة استمرار العلاقة الزوجية.						
19	1. تيوم تمتع المرأة بالحرية في اختياراتها الشخصية بمسقة عامة.						
18	2. تيوم مدى تعرض المرأة للتمييز للامتسقة بسبب أنها امرأة (inverted).						

Note: Principal component factor analysis was used with varimax rotation and Kaiser Normalization. The total model predicts 78.8% of cumulative variance.

Cronbach's estimate of reliability and internal consistency is reported as Alpha.

المراجع:

- الإسكوا، الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرأة العربية - بيجين + 10، الإسكوا، مركز المرأة والأمم المتحدة، بيروت، 2005م.
- تقرير التنمية البشرية، 2005م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك: الأمم المتحدة، 2005م، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات: <http://www.un.org/arabic/esa/hdr/2005/>
- تقرير تقدم المرأة العربية 2004م، نيويورك: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم، 2005م.
- ستيفاني تربي، دراسة عن اضطهاد النساء في ظل العولمة، 2000، متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات، http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=860
- عائشة التايب، مداخلة دراسات المرأة والتنمية الاقتصادية: مقارنة نقدية لحالة التهميش المزدوج، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المرأة والحياة العامة: قضايا التمكين والمشاركة في مجال الدراسات والبحوث الاجتماعية، دمشق، 22-24 جويلية/ يولية/ تموز 2007م.
- عبد الباسط عبد المعطي واعتماد علام (تحرير)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003م.
- عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 2، 1992م
- علي أفرار، صورة المرأة بين المنظور الديني والشعبي والعلمي، بيروت: دار الطليعة، 1996م.
- علياء شكري، قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة، 2003م.
- العولمة والنوع الاجتماعي: المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، تونس: كوثر، 2001م.
- قدرتي حفني، محسن يوسف (محرران)، حقوق المرأة: خطوات نحو تحقيق الإصلاح، الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، 2008م.
- محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، بيروت: دار الطليعة، 1984م، ص ص 82-85.
- محمد عمارة، التحرير الإسلامي للمرأة: الرد على شبهات الغلاة، القاهرة: دار الشروق، 2002م.

- Abou El Fadl, K. "Islam: Images, Politics and Paradox." *Middle East Report*, Vol. Winter, (2001).
- Anderson, K. *Handbook of cultural geography* (London ; Thousand Oaks, Calif., Sage, 2003).
- Berger, A.A. *Political culture and public opinion* (New Brunswick, U.S.A., Transaction Publishers, 1989).
- Clark, A.W. *Gender and political economy : explorations of South Asian Systems* (Delhi ; New York, Oxford University Press, 1993).
- Clark, G. *Gender at work in economic life* (Walnut Creek, Calif., Altamira Press, 2003).
- Close, P. and R. Collins *Family and economy in modern society* (Basingstoke, Hampshire, Macmillan, 1985).
- Collins, A. *Contemporary security studies* (Oxford ; New York, Oxford University Press, 2007).
- Cowen, D. and E. Gilbert *War, citizenship, territory* (New York, Routledge, 2007).
- Currah, P., R.M. Juang and S. Minter *Transgender rights* (Minneapolis, University of Minnesota Press, 2006).
- Davison, J. *Agriculture, women, and land : the African experience* (Boulder, Westview Press, 1988).
- DesAutels, P. and R. Whisnant *Global feminist ethics* (Lanham, Md., Rowman & Littlefield Publishers, 2008).
- Diamond, L. "Political Culture and Democracy in Developing Countries", (Boulder: L. Rienner Publishers, 1993).
- Duncan, S. and B. Pfau-Effinger *Gender, economy, and culture in the European Union* (London ; New York, Routledge, 2000).
- Fattah, M. *Democratic Values in the Muslim World* (Colorado, Lynn Rienner, 2006).
- Fattah, M. and J. Butterfield "Muslim Cultural Entrepreneurs and the Democracy Debate." *Critique: Critical Middle Eastern Studies*, Vol. 15, (2006) pp. 49-78.
- Fennell, S. and M. Arnot *Gender education and equality in a global context : conceptual frameworks and policy perspectives* (Milton Park, Abingdon, Oxon ; New York, Routledge, 2007).
- Giddens, A., P. Diamond and R. Liddle *Global Europe, social Europe* (Cambridge, UK ; Malden, MA, Polity Press, 2006).
- Hanhimäki, J.M. *The United Nations : a very short introduction* (Oxford ; New York, Oxford University Press, 2008).
- Hausmann, P.R., P.L.D. Tyson and S. Zahidi *The Global Gender Gap Report* (Geneva, World Economic Forum, 2007).
- Hing, A.Y. and T. Rokiah *Women and work in Malaysia* ([Kuala Lumpur?], Dept. of Anthropology & Sociology, University of Malaya, 1986).
- Inglehart, R. *Islam, gender, culture, and democracy : findings from the World Values Survey and the European Values Survey* (Willowdale, ON, De Sitter Publications, 2003).
- Khan, M. "The Priority of Politics." *Bostown Review*, (2003).

- Lipschultz, J.H. *Free expression in the age of the Internet : social and legal boundaries* (Boulder, Colo., Westview Press, 2000).
- Long, D.E., B. Reich and M. Gasiorowski *The government and politics of the Middle East and North Africa* (Boulder, Co., Westview Press, 2007).
- Lucas, L.E. *Unpacking globalization : markets, gender, and work* (Lanham, Lexington Books, 2007).
- Madan, V. *The village in India* (New Delhi ; Oxford ; New York, Oxford University Press, 2002).
- Mukhopadhyay, S. and R.M. Sudarshan *Tracking gender equity under economic reforms : continuity and change in South Asia* (Ottawa, International Development Research Centre :, 2003).
- Nelson, J.L. and P. Linehan *The medieval world* (London ; New York, Routledge, 2001).
- Picchio, A. *Unpaid work and the economy : a gender analysis of the standards of living* (London ; New York, Routledge, 2003).
- Picciotto, R., F. Olonisakin and M. Clarke *Global development and human security : towards a policy agenda* (New Brunswick, N.J., Transaction Publishers, 2007).
- Poutziouris, P., K. Smyrniotis and S. Klein *Handbook of research on family business* (Cheltenham, UK ; Northampton, MA, Edward Elgar, 2006).
- Renana, J., R.M. Sudarshan and J. Unni *Informal economy centrestage : new structures of employment* (New Delhi, Thousand Oaks, Calif. : Sage Publications, 2003).
- Rodrik, D. *Has Globalization Gone Too Far?* (Washington, DC:, Institute for International Economics 1997).
- Roy, K.C., H.C. Blomqvist and C. Clark *Institutions and gender empowerment in the global economy* ([Hackensack, NJ], World Scientific, 2008).
- Smith, M. *Beyond the 'African tragedy' : discourses on development and the global economy* (Aldershot, England ; Burlington, VT, Ashgate Pub., 2006).
- Sutton, B., S. Morgen and J. Novkov *Security disarmed : critical perspectives on gender, race, and militarization* (New Brunswick, N.J., Rutgers University Press, 2008).
- Swain, A., R. Amer, J. Öjendal and Swedish Network of Peace Conflict and Development Research. Conference *Globalization and challenges to building peace* (London ; New York, Anthem Press, 2008).
- Tessler, M. "Do Islamic Orientations Influence Attitudes Toward Democracy in the Arab World? Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Algeria." *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. 43. (2002) pp. 229-249.
- Westwood, S. and P. Bhachu *Enterprising women : ethnicity, economy, and gender relations* (London ; New York, Routledge, 1988).
- World Bank. *Mini-atlas of human security* (Brighton, UK, Myriad Editions, 2008).

